كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي للعلامة محمد بن محمد باكثير

دراسة وتحقيق

د.شيخ عبدالرحمن باحميد

أستاذ الأدب والنقد المساعد

كلية الآداب واللغات- جامعة سيئون

bahmeed1974@gmail.com

أ.د. صادق يسلم العي

أستاذ النحو والصرف

كلية الآداب واللغات- جامعة سيئون

Sadegalai@seiyunu .edu .ye

©نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution international (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.

للاقتباس: باحميد، شيخ. عبد الرحمن والعي، صادق. يسلم، كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي للعلامة محمد بن محمد باكثير دراسة وتحقيق، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلد: 19، العدد: 1، 2024: 74-142.

تاريخ استلام البحث: 2023/11/06م تاريخ قبوله للنشر: 2024/01/10م

DOI: https://doi.org/10.61821/v19i1.0156

الملخص:

رسالة العلامة محمد بن محمد باكثير (ت1355هـ) والتي عنوانها (كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي) رسالة لغوية اختصت في المقام البلاغي، والتي تناول المؤلف فيها شرح منظومة الاستعارات للعلامة السجاعي فجاءت رسالة موجزة لكنها شاملة في موضوعها جامعة في فنها تناولت أقسام الكلام إلى حقيقة ومجاز، ثم أقسام المجاز إلى مجاز مرسل واستعارة، ثم أقسام الاستعارة إلى تصريحية ومكنية، وأصلية وتبعية وترشيحية وتجريدية ومطلقة. مع الأمثلة الواضحة والشرح الميسر، والأسلوب الرصين.

الكلمات المفتاحية: منظومة، السجاعي، بلاغة.

Kifayat Al-Wa'ie Bi Shareh Mundhumatul As'saja'ei
for the Linguist: Mohammed bin Mohammed Bakathir
Study and investigation

Dr. Sheikh Abderrhman Ba-Humaid
Assistant professor of
Literature and Criticism -Seiyun University

Prof. Dr. Sadiq Yeslem Al-A'ie
Professor of Syntax
Seiyun University

©This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

Citation: Ba-Humaid, Sheikh. Abderrhman and Al-A'ie Sadiq. Yeslem, Kifayat Al-Wa'ie Bi Shareh Mundhumatul As'saja'ei for the Linguist: Mohammed bin Mohammed Bakathir, Study and investigation, Journal of the University of Holy Quran and Islamic Sciences, volume: 19, issue:1, 2024:74-142.
DOI: https://doi.org/10.61821/v19i1.0156
Received: 06/11/2023 Accepted: 10/01/2024

Abstract:

The research tackles the treatise of Sheikh Mohammed Bin Ali Ba-Katheir, (died. 1355 H), which entitled (Kifayat Al-Wa'ie Bi Shareh Mundhumatul As'saja'ei)- Sufficiency of Conscious upon Explanation of the tutorial poem of Al-Suja'i. It is a linguistic treatise specialized in the rhetorical situation. In his treatise, the author BaKathir tackles

the explanation of the tutorial verses that regarding metaphors of the scholar, As'sja'ie , so his treatise was concise but comprehensive in its topic and a complete in its arts It divides speech into facts and figurative and then divides the figurative into idiomatic and trops and the trops into implicit, explicit, real, abstract, affiliated and absolute metaphor, with providing clear and easy explained examples and sober style.

Keywords:

Poem, As'saja'ei and rhetoric.

المقدمة:

تكمن أهمية هذا العمل في كونه يعنى بأثر نفيس لشـــخصـــية علمية بارزة من علماء حضـرموت خاصـة وعلماء اليمن الكبار، الذين أسـهموا في خدمة أمتهم من خلال خدمة العلوم الإســلامية واللغة العربية، ألا وهو العلامة محمد بن محمد باكثير رحمه الله المتوفى ســنة 1355هجرية، ذلك هو شرحه المسمى (كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي)، فهو شرح لمنظومة العلامة أحمد بن شهاب الدين السجاعي المتوفى سنة 1199هجرية، وموضوعها هو علم البيان، فنظم فيها المباحث المتعلقة بالاستعارات، فقام العلامة باكثير بشرحها بأسلوب سهل جميل. فرأينا خدمة للعلم أن نقوم بتحقيق هذه الرسالة لعلنا نقوم ببعض الواجب علينا تجاه هذه الشخصية العلمية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين، القسم الأول هو الدراسة، والقسم الثاني هو النص المحقق، أما القســم الأول فقد أفردناه ببحث مســتقل نظرًا لطبيعة النشــر في المجلات المحكمة، إذ لا تسمح بنشر البحوث المطولة، وأما القسم الثاني وهو هذا الذي نقدم له فقد انتظم في مقدمة عامة، ومبحث تمهيدي اشــتمل على وصــف النســخة المخطوطة المعتمدة في التحقيق، واســم الكتاب وزمن تأليفه ومكانه، وتوثيق نســبته لباكثير، ومنهج التحقيق الذي مضينا عليه، ونماذج مصورة من المخطوط، ثم النص المحقق، وخاتمة.

والله نسـأل أن يكون عملًا خالصًـا لوجهه الكريم، فما كان فيه من صـواب فبتوفيق الله عز وجل لنا، وما كان فيه من خطأ فذلك تقصير من جهتنا نسأل الله العفو والمغفرة.

المبحث التمهيدي

وصف النسخة المخطوطة المعتمدة في التحقيق:

1ـ اعتمدنا في تحقيقنا لهذا المخطوط على نسخة خطية موجودة في محافظة حضرموت بمدينة سيئون بمكتبة الأستاذ الدكتور حسين بن أحمد بن محمد باكثير حفيد المؤلف وعميد كلية الطب بجامعة سيئون. ولأنها نسخة وحيدة لم نرمز لها بأي رمز، ولأنها في مكتبة خاصة لم تحمل رقمًا معينًا. ولأنها كذلك كانت هي النسخة الأصلية الوحيدة التي اعتمدنا عليها.

2- لا يوجد قبل ورقة العنوان إلا أوراق أخرى عليها تملكات للنسخة، أو أي كتابات أخرى تدل على وقفية النسخة، أو انتقالها.

3- ورقة العنوان كتب في وسطها (كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي للعلامة محمد بن محمد باكثير) وجعل ذلك في دائرة غير منتظمة. ولا توجد أي كتابات أخرى غير العنوان واسم مؤلفه.

4- في أعلى الصفحة الأولى كتبت البسملة وبجوارها رسم مستطيل مكتوب فيه بخط غير خط المخطوط: (كفاية الواعي لمحمد محمد باكثير).

5- تقع هذه النسخة في (17) لوحًا، ولا يبدو على نسختها المصورة لدي أي ترقيم قديم، إنما رقمت صورتها برقم بمداد أزرق، ومقياس مسطرتها 20×16 سم في كل صفحة نحو 19 سطرًا، ومتوسط كل سطر 10 كلمات، وخطها نسخي جيد كلماتها منقوطة غير مضبوطة بالشكل، وقد جعل ناسخها نص النظم باللون الأحمر. واتبع أسلوب التعقيبة وهي أن يضع الكلمة الأولى من الصفحة في أسفل الصفحة التي قبلها.

6- النسخة مصححها بخط ناسخها حيث أثبت ما سقط من النص في هامش النسخة وفي نهايته يكتب كلمة «صح ».

7- في آخر صفحة من المخطوطة جعلت الكتابة على شكل مثلث مقلوب، حيث جعل ناسخها يقلل الكلمات من سطر لآخر حتى كان آخر سطر كلمة واحدة بالوسط، وكتب ما يأتي: «وكان ابتداء كتابة هذا الشرح اللطيف آخر شهر جمادى الأولى، وكان الفراغ من

كتابته يوم الخميس 15 مضت من شهر جماد آخرة سنة 1344هـ بها نأمل. الفقير الحقير عمر بن أحمد بن محمد باكثير عفى الله عنه آمين».

8- ولعل أبرز ما تتمتع به هذه النسخة من الخصائص هي:

ـ كمالها: هذه النسخة كاملة من أولها إلى آخرها، والسقط فيها قليل، والتصحيف فيها نادر، وكاتبها عالم بالعربية.

- وضوحها: هذه النسخة خطها واضح لا لبس فيه.

- قدمها: تتميز هذه النسخة بقدمها؛ إذ نسخت في زمن المؤلف وقبل أن يموت بنحو إحدى عشرة سنة.

اسم الكتاب وزمن تأليفه ومكانه:

ورد الكتاب بهذه التسمية فقد ذكر ثلاث مرات في المخطوط، مرة في صفحة العنوان، ومرة أخرى في مقدمته حيث قال: «وسميت هذا الشرح اللطيف: كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي». وذكر مرة ثالثة في أعلى الصفحة الأولى أمام البسملة داخل مستطيل: كفاية الواعي. وذكره بهذا الاسم من ترجم له، قال عبد الله الحبشي بعد أن عدد مؤلفاته: «كفاية الواعي شرح منظومة السجاعي في الاستعارات» [1].

وأما زمن تأليف هذه الرسالة فيعود لعام 1344هـ حسب ما هو مدون في خاتمتها، أي قبل وفاة المؤلف بنحو إحدى عشرة سنة، ويجوز أن يكون تاريخ تأليفها قبل هذا التاريخ، والتاريخ المسجل في خاتمتها يمكن أن يكون تاريخ هذه النسخة التي كتبها ابن أخ المؤلف وهو عمر بن أحمد بن محمد باكثير.

(1) مصادر الفكر الإسلامي 405.

وأما مكان كتابتها فهو مدينة ســيئون التي عاش فيها باكثير وظل ملازمها، وكان أكثر مكوثه ببلدته معتكفًا بأحد مساجدها، كما ذكر ذلك من ترجم له [1].

توثيق نسبتها لباكثير:

هذه الرسـالة التي بين أيدينا لا مجال للشـك في نسـبتها للعلامة محمد بن محمد باكثير المتوفى سنة 1355 هـ. والذي يجعلنا نجزم بنسبتها إليه ما يأتي:

1. معظم من ترجم لباكثير نص على أن له شـــرحًا على منظومة الســـجاعي في الاستعارات [2].

2. ما هو مســـجل على طرة هذه المخطوطة فقد نص في صـــفحة العنوان على ذلك وكذلك في الصفحة الأولى.

3. وجود هذه المخطوطة في المكتبة الخاصـــة لحفيد المؤلف التي شملت آثار هذا العلم الكبير عليه رحمة الله.

منهج التحقيق:

سلكنا في تحقيق هذا الرسالة منهجًا هذا بيانه:

1. تقويم النص وتصويبه، والعمل على سلامته من التحريف والتصحيف.

2. كتبنا النص على قواعد الإملاء الحديثة، والتزمنا علامات الترقيم.

3. ضبطنا ما ورد من شواهد قرآنية، أو حديثية، أو شعرية، أو من أمثال العرب ومأثور كلامهم، وما قد يشكل على القارئ من عبارات في درج النص.

4. لم نضع عناوين لمواضيع الكتاب الرئيسة ومباحثه، حرصًا منا أن يخرج الكتاب كما أراده مؤلفه.

(1) ينظر: الروض النضير، لعمر بن محمد باكثير، ص373.

(2) منهم ابنه عمر: في كتابه الروض النضـــير، لعمر بن محمد باكثير، ص373. ومنهم الســـقاف في كتابه تاريخ الشعراء الحضرميين104/5.

5. ضبطنا نظم السجاعي، وميزناها بتكبير خطها وجَعْلها بين قوسين، وأتممنا ما رأيناه ضروريًّا وميزنا ذلك بوضعه بين حاصرتين، وأشرنا إلى موضع الزيادة في الحاشية.

6. أشرنا إلى بداية كل صفحة من صفحات نسخة الأصل بوضع خطين مائلين في درج النص مع ذكر رقم الصفحة بينهما.

7. التزمنا كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، ووثقناها بذكر السورة ورقم الآية في الحاشية. وصححنا ما وقع فيه المؤلف أو الناسخ من أخطاء في الآيات القرآنية. وأشرنا إلى ذلك في الحاشية.

8. خرجنا الأحاديث النبوية من كتب الحديث المعتمدة، ونبهنا على الأحاديث الضعيفة، والروايات المختلفة بكلام أئمة الحديث.

9. خرجنا ما استشهد به باكثير من الأمثال من كتب الأمثال، وأمهات الكتب الأدبية والنحوية.

10. خرجنا الشواهد الشعرية، ونسبتها إلى قائلها ما أمكن، وشرحنا ما فيها من الغريب وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وأمهات كتب البلاغة والنحو، وكتب الشواهد النحوية.

11. عزونا الأقوال والآراء إلى كتب أصحابها ما أمكن، وإلَّا فإلى المصادر البلاغية.

13. نسبنا ما لم ينسب من الأقوال إلى أصحابها ما وجدنا إلى ذلك سبيلًا.

14. ترجمنا للأعلام الذين ورد ذكرهم في أصل النص ترجمةً موجزة مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم.

15. شرحنا الألفاظ الغريبة، والمواضع غير المعروفة من مظانها في كتب اللغة ومعاجم البلدان.

16. وضحنا ما أُبهم من المسائل العلمية في الكتاب، وعنينا بتحقيق المسائل المهمة، وأضفنا ألوانًا من التعليلات والتوجيهات والتعريفات في بعض المواضع حسب الحاجة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المان بمواهب الكرم والجود، الذي حبانا بجواهر النعم من غير حد محدود، وأدخلنا تحت لواء الإسلام لنستظل بظله الممدود، والصلاة والسلام على الهادي إلى الصراط المستقيم، والمنهج القويم، وآله وصحبه الذين شُبهوا بالأنجم الزاهرة، في الدنيا والآخرة، عدد ما حرم وجاز، والحقيقة والمجاز.

أما بعد: فيقول الفقير الحقير المشتمل بثوب التقصير، محمد بن محمد بن أحمد باكثير، إني لما رأيت متن الشيخ أحمد بن أحمد السجاعي المنظوم في المجاز، أعجبني لما فيه من الإيجاز، مع أنه كثيرًا من قضاياه حاز، عنَّ لي أن أحفظه، فمنَّ الله بحفظه، وقرره عليَّ شيخي الفاضلُ، حسنُ السيرة والسريرة، ذو الأفهام العزيزة، الذي له في هذه البراري وغيرها الشيخ محمد بن سعيد بن عبدالله باطويح[1] أطال الله عمره آمين، فأشار عليَّ المذكور أن أشرح هذا المنظوم المسطور، فبقيت أقدم رجلًا وأُؤخر أخرى؛ لضعف معرفتي، ونحول فطنتي. فأعاد الإشارة علَّي ثانيًا، فعظمت عندي مسألته، ولم تسعني مخالفته. فعزمت على ما أشار متوكلًا على العزيز الغفار. وسميت هذا الشرح اللطيف (كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي)، ونقلت من مؤلفات أهل الفن وغيرهم فما وجدته من صواب فهو من جهتهم، وما وجدته من ضد ذلك فهو من جهتي.

وأسال الله المنَّ بالقبول/1/في المقول والمعمول، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وما توفيقي إلاَّ بالله السميع القريب.

(1) هو: محمد بن سعيد بن عبد الله باطويح، توفّي سنة (1361 ه) كما كتب على شاهدة قبره بالشّحر، وهو تلميذ العلّامة السّيّد عليّ بن محمّد الحبشيّ، كان متبحّرا في النّحو، وكان محبّا جدّا لشيخه الحبشيّ. ينظر: السقاف: عبد الرحمن بن عبيد الله، إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت: ص215.

قال الناظم رحمه الله تعالى (**بسم الله**) إنما سلك الابتداء المبسمل اقتداءً بالكتاب المنزل، وعملًا بقول النبي- المرسل صلى الله عليه وسلم- (كُلُّ أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه ببسم الله فهو أبتر) [1]. وفي رواية: (بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم)، وفي رواية: (أقطع) [2]. والمعنى على كلٍّ: قليل البركة، فهو لا يتم معنىً.

ثم اعلم أنه يستحسن من كل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بنبذةٍ من ذلك، فأقول: أصل وضع الباء للإلصاق. قال الشيخ البيتوشي[3] في منظومة كفاية المعاني في أحرف المعاني[4]:

---

(1) أخرجه أَبُو دَاوُد في سننه 261/4 بلفظ: (كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ)، وَالنَّسَائِيّ في السنن الكبرى 184/9، وفي عمل اليوم والليلة ص 245 بلفظ: (كل أَمر ذِي بَال لَا يبْدَأ فِيهِ بِحَمْد الله فَهُوَ أقطع)، وَابْن مَاجَه في سننه90/3 بلفظ: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ)، وَابْن حبَان فِي صَحِيحه173/1 بلفظ: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع) كلهم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة.

وقال الحافظ في "الفتح" 220/8 في تفسير قوله تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم} في الكلام على حديث هرقل، عند قوله: "فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم" قال النووي: فيه استحباب تصدير الكتب ببسم الله الرحمن الرحيم، وإن كان المبعوث إليه كافرًا، ويحمل قوله في حديث أبي هريرة: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع" أي: بذكر الله، كما جاء في رواية أخرى، فإنه روى على أوجه "بذكر الله"، "ببسم الله"، "بحمد الله"، قال: وهذا الكتاب كان ذا بال من المهمات العظام، ولم يبدأ فيه بلفظ الحمد بل بالبسملة. انتهى.

(2) أخرجها الخطيب من رواية مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي. ومبشر ثقة. لكن السند إليه ضعيف، وسقط من روايته قرة بن عبد الرحمن والزهري. ينظر: نتائج الأفكار لابن حجر281/3.

(3) هو العلامة عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي(1161 - 1221 هـ) ، أبو محمد. ولد ونشأ في بيتوش (التابعة لمنطقة سردشت، في الكردستان الإيراني) وهاجر إلى بغداد، ومات في الأحساء. له كتب، منها: حاشية على شرح الفاكهي لقطر ابن هشام، في السليمانية بالعراق، منظومة كفاية المعاني في النحو، وثلاثة شروح لها طبع أحدها. وله نظم حسن. ينظر: الأعلام للزركلي ج4/ص131.

4 ينظر: كفاية المعاني في حروف المعاني، عبد الله الكردي البيتوشي: ص 46.

وَسِـــيوَيْهِ رَدَّ للإِلْصَـــاقِ كُلَّ مِعَـــانِيهَا عَلَى الإِطْلاَقِ

وهو قسمان: حقيقي، ومجازي.

فالأول: كقولك: أمسكتُ بزيد، إذا قبضت على بدنه أو نحو ثوبه.

والثاني: كقولك: مررت بزيد، أي: ألصـــقت المرور بقريب منه. وهذا المجاز لك فيه وجهان:

إما بالاستعارة التبعية، وتقريرها قولك: شبهنا الإلصاق المعنوي بالإلصاق الحسي بجامع التمكن، فسـرى التشـبيه من الكليات إلى الجزئيات، فاسـتعيرت الباء الموضـوعة للإلصـاق الحسي الجزئي للإلصاق المعنوي الجزئي على طريق الاستعارة التبعية، سُمي استعارةً لأن العلاقة المشـــابهة، وتبعية لأنها جرت في الحرف بعد جريانها في معنى متعلقه كما يأتي عند قول المصنف:

إنْ تكنِ اسمًا غيرَ مشتقٍّ فذي أصليةٌ أو لا فتابعًا خُذِي

وإمَّا بالاسـتعارة بالكناية وتقريرها: شـبَّهنا الإلصـاق المعنوي بالحسـي بجامع التمكن، فَطُوِيَ لفظ المشـــبه به، ورمز إليه بشـــيء من لوازمه وهو الباء /2/ على طريقة الاســـتعارة بالكنـاية، سُمي اســـتعـارة لما مر، وبالكنـاية لأنـه حُـذف المشـــبـه بـه كمـا يأتي في قول المصنف:(واحذفْ لدى الكنايةِ مُشبهًا به الخ).

ثم اعلم أن استعمال الباء في الاستعانة مجاز. ولك فيه وجهان:

إمَّا مرسـلٌ، فتقول: نُقلت الباء من ارتباط إلصـاقيٍّ إلى مطلق ارتباط، ثم اسـتعملت في الارتباط الاستعاني على سبيل المجاز المرسل، والعلاقة دائرة بين الإطلاق والتقييد [1].

وإما بالاسـتعارة التبعية، فتقول: شَـبَّه مطلق اسـتعانة بمطلق إلصـاق بجامع الارتباط في الكل، فسـرى التشـبيه من الكليات إلى الجزئيات، فاسـتعيرت الباء التي للإلصـاق الجزئي للاستعانة الجزئية.

(1) في المخطوط: التقيد، وما أثبته من حاشية المشاط. لوح 1.

ولا بد هنا من مجاز آخر ذكره الشيخ المشاط[1] على رسالة سيدي أحمد بن زيني دحلان[2] فراجعه[3].

والاسم مشتق من السُّمُوِّ [4]، أي: العلو. وقيل: من السيماء [5]. وقيل: من الوسم [6].

(1) عبد القادر بن علي المشاط (1247هـ – 1302هـ). إمام المسجد الحرام، تفقه على يد الشيخ حسين مفتي المالكية في مكة، ولازم أحمد زيني دحلان. انتقلت إليه وظيفة إمامة والده. من مؤلفاته حاشية على متن الاستعارات لشيخه زيني دحلان. المختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة.

(2) أحمد بن زيني دحلان (1232 – 1304 هـ = 1817 – 1886 م): فقيه مكي مؤرخ. ولد بمكة، وتولى فيها الافتاء والتدريس. وفي أيامه أنشئت أول مطبعة بمكة فطبع فيها بعض كتبه. ومات في المدينة. من تصانيفه (الفتوحات الاسلامية – ط) مجلدان، و (الجداول المرضية في تاريخ الدول الاسلامية – ط) و(خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام – ط) و (الفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين وأهل البيت الطاهرين –ط) و (السيرة النبوية – ط) و (رسالة في الرد على الوهابية – ط) الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ١ – الصفحة ١٣٠

(3) لأن الاستعانة حقيقة بالذات لا بالاسم، وذلك بأن يشبه مطلق ارتباط بين اسم المستعان به والمستعان فيه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار الباء من جزئي في المشبه به لجزئي في المشبه. لوح1.

(4) السُّمُوُّ هُوَ الرِّفْعَة: والأَصل فِيهِ سِمْوٌ مثلُ قِنْوٍ وأَقْناءٍ. الْجَوْهَرِيُّ: والاسمُ مُشْتَقٌّ مِنْ سَمَوْتُ لأَنه تَنْوِيهٌ ورِفْعَة. الصحاح(سمو) 2383/6.

(5) والأَصل فِيهَا الْوَاوُ فَقُلِبَتْ لِكَسْرَةِ السِّينِ وَتُمَدُّ وَتُقْصَرُ، اللَّيْثُ: سَوَّمَ فلانٌ فَرَسَهُ إِذا أَعْلَم عَلَيْهِ بِحَرِيرَةٍ أَو بِشَيْءٍ يُعْرَفُ بِهِ، قَالَ: والسِّيما يَاؤُهَا فِي الأَصل وَاوٌ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ يُعْرَفُ بِهَا الْخَيْرُ وَالشَّرُّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: تَعْرِفُهُمْ بِسِيماهُمْ؛ قَالَ: وَفِيهِ لُغَةٌ أُخرى السِّيماء بِالْمَدِّ. لسان العرب 312/12.

(6) وهو رأي الكوفيين، قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْمِ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إعْلٌ؛ لحذف الفاء منه. ينظر: الإنصاف في معرفة الخلاف بين البصريين والكوفيين 8/1.

و(**الرحمن**): هو في الأصل صفة، أي: كثير الرحمة والإنعام، لم يُسم به غيره تعالى[1].

و(**الرحيم**)[2]: أي ذي الرحمة الكثيرة. فالرحمن أبلغ منه؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. وقَيَّدَ تلك القاعدة بعضهم بما إذا اتفق اللفظان في المادة كما هنا.

فائدة:

جملة البسملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية ككل جملة كذلك.

تنبيه:

في (الرحمن الرحيم) مجازٌ تبعيٌّ؛ إذ الرحمة في الأصل رقةٌ تقتضي التفضل والإنعام، وهي باعتبار مبدئها مستحيلة في حقه تعالى، فأريد بها غايتها من إطلاق اسم السبب وإرادة المسبب، واشتق من الرحمة بمعنى التفضل والإنعام رحمن بمعنى متصف بها على سبيل المجاز المرسل التبعي [3]. قرره شيخنا

(1) فَعْلَانُ من الرحمة، وأصل بنائه من اللازم من المبالغة وأل فيه للغلبة، كهي في الصَّعِق، فهو وصف لم يستعمل في غير الله. ينظر: البحر المحيط28/1.

(2) الرحيم: على وزن فعيل، محول من فاعل للمبالغة. ينظر: البحر المحيط28/1.

(3) الصحيح إثبات ما دل عليه اسم الرحمن من صفة الرحمة من غير مجاز، وعدم تأويلها إلى (إرادة الثواب، أو إرادة الإنعام)، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَقُلْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾. (الأنعام: من الآية54)، وقال تعالى:﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ (الأنعام: من الآية147). فدلالة اسمه تعالى: "الرحمن" على ذاته عز وجل مطابقة، وعلى صفة الرحمة تضمنًا، وعلى الحياة وغيرها التزامًا. وهكذا سائر أسمائه تبارك وتعالى. قال الزجاجي: «والقول في هذا عندي – والله أعلم – أن من رحم من الآدميين غيره فتحنن عليه، ورق له فعل به ما يصلح شأنه، وأفضل عليه، وأزال عنه أذى إذا وجد إلى ذلك سبيلًا، والله عز وجل يفعل بمن رحمه من عباده من الفضل، والإنعام، وإصلاح شأنه مثل ذلك وإن كانت الرحمة منه جل اسمه بغير ضعف ولا رقة، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا». اشتقاق أسماء الله للزجاجي42.

(**حمدًا**) أي: أحمد حمدًا، فهو مفعول /3/ مطلق لمحذوف جوازًا؛ لأنه حُذف لدليل. والدليل هنا حالي؛ لأن المقام مقام حمد، فيكون الابتداء بجملة فعلية وإن جازت أن تكون اسمية. ولكن الأول أولى؛ لأن أصل العمل للأفعال.

والحمد لغةً[1]: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل، سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل. ولا يكون حقيقة إلا (**لربي**) أي: مالكي. وقد أتى الربُّ لمعانٍ نظمها بعضهم وهو صاحب هذه المنظومة بقوله:

"قريبٌ محيطٌ مالكٌ ومدبرٌ فربٌّ كثيرُ الخيرِ والمولى للنعمْ

وخَالقُنا المعبودُ جابرُ كسرِنا ومصلحُنا والصاحبُ الثابت القدم

وجامعُنا والسيدُ احفظْ فهذه معانٍ أتتْ للربِّ فادعُ لمن نَظَم

اللهم ارحمه.

(**خالق الحقيقة**) نحو: الإنسان والحيوان وغير ذلك مما لا يحصي عدده إلاَّ الله. وسيأتي تعريف الحقيقة.

و(**كذا**) خالق (**المجاز**) نحو: الأسد للرجل الشجاع، والسماء للمطر. وسياتي تعريف المجاز.

وفي هذ البيت من المحسنات البديعية مع براعة الاستهلال الطباق وهو الجمع بين لفظين متقابلين كالحقيقة والمجاز اللذين هنا.

تنبيه:

عُلم مما قررتُ به كلامه أن لفظة (المجاز) مجرورة، ويصح أن تكون مرفوعة بالابتداء، و(كذا) جارٌ ومجرورٌ خبره مقدم.

(**مُنْزِلِ**) على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم جميع (**الشريعة**) أي: ما شرعه الله تعالى أي: بيَّنه من الأحكام.

(1) ينظر: التعريفات 93.

والشريعة والملة والدين متساوياتٌ ما صدقا؛ لأنها من حيث إنها يُدانُ لها أي تطاع [1] تسمى دينًا. ومن حيث إملاء الشارع لها تسمى ملة، ومن حيث تبيين الشارع لها تسمى شريعة.

(**ثم الصلاةُ**)[2] وهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم، ومن الملائكة استغفار، أي: طلب المغفرة[3]، ومن غيرهم دعاء. ولفظها مختص بالأنبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم إلاَّ تبعًا[4].

(1) بياض في المخطوط، وما أثبتناه من التعريفات للجرجاني ص105.

(2) الصَّلاةُ: الرُّكوعُ والسُّجودُ، والدُّعاءُ والاستغفار. لسان العرب (صلو) 464/14.

(3) ينظر: لسان العرب (صلو) 464/14.

(4) لخص الحافظ ابن كثير حكم الصلاة على غير الأنبياء، فإن كانت على سبيل التبعية كما في الحديث: (اللهم، صل على محمد وآله وأزواجه وذريته)، فهذا جائز بالإجماع، وإنما وقع النزاع فيما إذا أفرد غير الأنبياء بالصلاة عليهم: فقال قائلون: يجوز ذلك، وقال الجمهور من العلماء: لا يجوز إفراد غير الأنبياء بالصلاة؛ لأن هذا قد صار شعارا للأنبياء إذا ذكروا، فلا يلحق بهم غيرهم، فلا يقال: "قال أبو بكر صلى الله عليه". أو: "قال علي صلى الله عليه". وإن كان المعنى صحيحًا، كما لا يقال: "قال محمد، عز وجل"، وإن كان عزيزًا جليلًا؛ لأن هذا من شعار ذكر الله، عز وجل. ينظر: تفسير ابن كثير478/6.

ثم اختلف المانعون من ذلك: هل هو من باب التحريم، أو الكراهة التنزيهية، أو خلاف الأولى؟ على ثلاثة أقوال، حكاه الشيخ أبو زكريا النووي في كتاب الأذكار. ثم قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم، والمكروه هو ما ورد فيه نهي مقصود. قال أصحابنا: والمعتمد في ذلك أن الصلاة صارت مخصوصة في اللسان بالأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، كما أن قولنا: "عز وجل"، مخصوص بالله سبحانه وتعالى، فكما لا يقال: "محمد عز وجل"، وإن كان عزيزا جليلا لا يقال: "أبو بكر –أو: علي –صلى الله عليه". هذا لفظه بحروفه. قال: وأما السلام فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: هو في معنى الصلاة، فلا يستعمل في الغائب، ولا يفرد به غير الأنبياء، فلا يقال: "علي عليه السلام". ينظر: كتاب الأذكار للنووي 118.

وإنما أتى /4/ بالصلاة على النبي لخبر يعمل به في فضائل الأعمال كما قال الشيخ باعشن [1][2] وهو: (كُلُّ كَلامٍ لا يُبَدأُ فيه بذكرِ الله والصَّلاةِ عليَّ فهو أَقطعٌ)[3]، ولخبر: (من صلى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب)[4]. ولعل المصنف تلفظ بالسلام خروجًا من خلاف من كره إفراد أحدهما أي لفظًا لا خطًا كما في التحفةِ [5]، ولقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[6].

والسلام هو التسليم، معناه: التحية والسلامة من الآفات المنافية لغايات الكمال [7].

(1) العلامة سعيد بن محمد باعلي باعشن، من علماء القرن الثالث عشر، أخذ عن جماعة من علماء عصره منهم: الشرقاوي، والباجوري في مصر، ونبغ على يديه جمع من التلاميذ، توفى سنة 1270هـ. من كتبه: مقدمة مواهب الديان 23 وخطه ضمن مجموعة بالأزهرية 4: 409 مؤرخ سنة 1223هـ. وبشري الكريم بشرح مسائل التعليم (شرح المقدمة الحضرمية لأبي فضل المتوفى سنة 903) طبع في مصر سنة 1309 خ سنة 1267 بالأحقاف 876 و884. ومواهب الديان على فتح الرحمن خ الأحقاف 1090 و1939 طبع. وألطاف الستار على عمدة الأبرار للونائي في المناسك خ جامعة الرياض 1816. ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ص 285.

(2) قال ذلك في كتابه بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ص51.

(3) رواه الخليلي في الإرشاد449/1، والسبكي في طبقاته15/1 عن أبي هريرة.

(4) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب برقم (1699) من طريق أحمد بن جعفر الهاشمي عن سليمان بن الربيع عن كادح بن رحمة به. قال الحافظ ابن كثير: «وليس هذا الحديث بصحيح من وجوه كثيرة، وقد روي من حديث أبي هريرة، ولا يصح أيضا، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي شيخنا: أحسبه موضوعا. وقد روي نحوه عن أبي بكر، وابن عباس. ولا يصح من ذلك شيء، والله أعلم». تفسير ابن كثير477/6.

(5) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، للعلامة أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي 27/1.

(6) الأحزاب: 56.

(7) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي 27/1.

(للرسولِ) أي: على الرسول فاللام بمعنى على كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[1]. وكقول الشاعر[2]:

ضَمَمْتُ إليه بالسنانِ قميصَهُ فخرَّ صَريعًا لليَدَينِ وللفَمِ

والرسول: إنسانٌ حرٌّ ذكرٌ من بني آدم سليمًا عن منفرٍ طبعًا كجذام، وعن دناءةِ أبٍ، أو خنى أُمٍّ، أُوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه. وإنما عبر به لأنَّ كل رسول نبي ولا عكس[3]. فبينهما عموم وخصوص مطلق[4]. وقيل وجهي: إذا قلنا بانفراد الرسول من الملائكة لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾[5] والتحقيق الأول[6].

(الهادي) أي: الراشد.

(وآله) وهم مؤمنو[7] بني هاشم وبني المطلب. وفي مقام الدعاءِ كلُّ مؤمنٍ ولو عاصيًا. كما

(1) الأنعام 107.

(2) البيت لجابر بن حنّى التغلبيّ، المفضليات ص 212، وتأويل مشكل القرآن ص 569، وأدب الكاتب ص 511، والاقتضاب276/2، والأزهية ص 299، ونسبه للأشعث الكندى، والجنى الدانى ص 101، والمغنى ص 280، وشرح شواهد المغني 4/ 564.

(3) ينظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع10/1، وتحفة المحتاج 26/1.

(4) لا يخفى أن معنى الإرسال فيهم هو المعنى اللغوي الذي هو مطلق السفارة لا المعنى الاصطلاحي المار، فالعموم إنما هو بالنظر إلى اللفظ. ينظر حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج شرح المنهاج 34/1.

(5) الحج:75 .

(6) الرسول باعتبار الملائكة أعم من النبي؛ إذ يكون من الملائكة والبشر.

(7) في المخطوط: مؤمنوا بألف بعد واو الجماعة.

في الشرقاوي [1][2].

(وصحبهِ)[3] هو عند سيبويه[4] اسم جمع لصاحب؛ لأنَّ فَعْل لا يكون جمعًا لفاعل قياسًا مطردًا خلافًا للأخفش[5][6]. وهو من اجتمع مؤمنًا ومات على الإيمان بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

---

(1) هو العلامة عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري: (1150 - 1227 هـ) فقيه، من علماء مصر. ولد في الطويلة (من قرى الشرقية بمصر) وتعلم في الأزهر، وولي مشيخته سنة 1208 هـ وصنف كتبا، منها " التحفة البهية في طبقات الشافعية - خ " من سنة 900 إلى 1121 هـ و " تحفة الناظرين في من ولي مصر من السلاطين - ط " و " متن العقائد المشرقية - خ " و " فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي - ط " في الحديث، و " حاشية على شرح التحرير - ط " في فقه الشافعية، وغير ذلك. الأعلام 78/4.

(2) ينظر: حاشية الشرقاوي على شرح التحرير، لوح 3. مخطوط.

(3) صَحْبٌ اسم جمعٍ صاحبٍ، ومثله: راكِبٌ، ورَكْبٌ، ومُسافِرٌ، وسَفْرٌ. وجميعُ هذا الباب لم يُكسر عليه الواحد، بل هو اسمٌ موضوع بإزاء الجمع. فالجمع أصحاب واسم الجمع صحب، فاسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه.

(4) قال: «(باب ما هو اسم يقع على الجميع): لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قومٍ ونفرٍ وذودٍ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: ركبٌ وسفرٌ. فالرَّكب لم يكسر عليه راكبٌ. ألا ترى أنكَّ تقول في التحقير: ركيبٌ وسفيرٌ، فلو كان كسر عليه الواحد ردَّ إليه، فليس فعلٌ مما يكسَّر عليه الواحد للجميع. ومثل ذلك: طائرٌ وطيرٌ، وصاحبٌ وصحبٌ». الكتاب 624/3.

(5) هو العلامة سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، المعروف بالأخفش الاوسط (أبو الحسن ت215هـ). نحوي، لغوي، عروضي.

أخذ عن سيبويه، والخليل بن أحمد. من تصانيفه: كتاب الاوسط في النحو، معاني القرآن، الاشتقاق، العروض، والمقاييس في النحو. معجم المؤلفين231/4.

(6) الأخفش يرى أن نحو: صحب وركب وطير، جموع؛ وكأنه لا يرى أن اسم الجمع يكون له واحد من لفظه؛ وإنما اسم الجمع عنده هو ما ليس له واحد من لفظه، كقوم ورهط وعلى هذا يكون ما دل على أكثر من اثنين، وله واحد من لفظه منحصرا عنده في الجمع واسم الجنس؛ والحق أن هذه الكلمات وما

(**الأمجادِ**) جمع ماجد أي: كريم وشريف.

(**وبعدُ**) كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر. وأصلها: أما بعد؛ بدليل لزوم الفاء في حيزها، أي في غالب الأحوال /5/كما قال ابن مالك [1]:

وحَذْفُ ذِيْ الفَا قَلَّ في نثرٍ إذا لم يَكُ قولٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا [2]

ومما ورد بالحذف قوله عليه الصلاة والسلام: (أما بعد ما بال أقوام) [3] إلى آخره. وهي مبنية على الضم ظرف غائي زماني حذف منها المضاف ونوي معناه [4]. وعلة بنائها افتقارها إلى ما تضاف إليه فأشبهت الحروف في الافتقار. وقيل لشبهها بأحرف الجواب كنعم وبلا في استغنائها عما بعدها، وهذا هو الصحيح [5]. وحركت لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة جبرًا لما فاتها من الضم حالة الإعراب كما قال سيدي العلامة أحمد زيني دحلان [6]:

والضمُّ لاسمٍ فَاتَهُ الضمُّ لدى إعرابِهِ [واحمل عليه ذا الندا].

شاكلها أسماء جموع؛ لأن العرب عاملتها معاملة المفرد. ينظر: شرح الرضي على الكافية 3 / 367، وتمهيد القواعد4748/9.

(1) العلامة محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (ت 671هـ)، جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي، الجياني الشافعي النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، قال الذهبي: ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة. وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، ألف التسهيل وشرحه والشافية الكافية وشرحها، والخلاصة وغيرها. ينظر: بغية الوعاة 134/1.

(2) ألفية ابن مالك 59.

(3) الحديث بلفظ: (أما بعدُ؛ ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شُروطًا ليست في كِتاب اللهِ؟ ما كانَ مِن شرطٍ ليس في كتاب اللهِ؛ فهو باطل) رواه البخاري في صحيحه759/2.

(4) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ 901/2.

(5) ينظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج 28/1.

(6) رسالة المبنيات له ص26.

(**فالمجازُ فنٌّ**) أي: ضــرب من الفنون (**معتبر من أجل [ذا]**[1]) كونه معتبرًا (**نظمتُ**) والنظم التأليف وضم شيء إلى آخر كما في القاموس.

(**شيئًا**): مفعول مطلق. (**مختصر**) وقف على لغة ربيعة كما قال شاعرهم[2]:

ألا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْـــنُ حَدِيثِها لقد تَرَكَتْ قلبي بها هائمًا دَنِفْ

وهو[3] مشتق من الاختصار، وهو لغةً: تقليل اللفظ وتكثير المعنى[4].

واصطلاحًا: تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أم تساوى[5].

واعلم أن الحقيقة تنقسم إلى قسمين:

حقيقة عقلية: وهي إسناد الشيء لمن هو له، كإسناد القيام إلى زيد في نحو: قام زيد.

وغير عقلية: وهي الكلمةُ الموضوعة فيما وُضعتْ له في اصطلاح المخاطَب. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

حقيقةٍ لغويةٍ: كاستعمال اللغوي الصلاة في الدعاء.

وحقيقةٍ شرعيةٍ: كاستعمال الشرعي الصلاة في الأقوال والأفعال المخصوصة.

وحقيقةٍ عرفيةٍ: وهي قســـمان: عرفيةٌ بالعرف العام، كالدابة لذوات الأربع، وعرفيةٌ بالعرف الخاص، كاستعمال النحوي الفاعل في الاسم المرفوع المذكور قبله فعله.

والمجازُ ينقسم إلى قسمين:

مجازٍ عقليٍّ: وهو إسناد الشيء /6/ لغير ما هو له. وسيأتي.

وغيرِ عقليٍّ: وهو المشــار إليه بقوله: (**إنَّ المجازَ**) هو في الأصــل مصــدر ميمي يصــلح للزمان والمكان والحدث، ثم نُقل لما قال الناظم.

---

(1) ساقطة من المخطوط.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية 1980/4، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية2061/4.

(3) في المخطوط: وهم.

(4) لسان العرب (خصر)243/4.

(5) ينظر: عروس الأفراح للسبكي 578/1.

(كلمةٌ) المراد بها ما يشـــمل الاســـم والفعل والحرف، كما هو عرف أهل النحو. وفُهم من أخذه الكلمة جنسًـــا في التعريف أن كلًّا من المجاز بالحذف نحو: ﴿وَاسْـــأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] أي أهلها. والزيادة كما إذا قلنا: إن الباء في البسملة أن الأصل: بالله الاسم، فَقُدِّم وأُخِّرَ فرقًا بين اليمين أي الحلف والتيمّن أي التبرك غير داخل في المجاز بمعنى الكلمة المستعملة إلخ، وإنما هو مجاز بمعنى التجوز، وقد نظمت ذلك التجوز بقولي:

تجـوُّزُ الـنـاطـقِ أن يـرتـكـبـا ما ليس أصـلا وهو حقٌّ حسـبا

وقـد أتـى بالحـذف والـزيادةِ أيضًـــا وتأخيرًا وضـــدًا أثبتِ

وقد رأيت أمثلة ذلك.

(مستعملة) فإن قيل: الذي في كتب النحاة أنَّ الكلمة: القول المفرد[2]، والقول: اللفظ الدال على المعنى، فحينئذ لا يحتاج لقوله: مستعمل.

أجيب عن ذلك: بأن أهل البيان أرادوا بها مطلق اللفظ المفرد فاحتاجوا لقولهم: مستعملة لإخراج نحو: ديز مقلوب زيد كأنه مهمل ليس بحقيقة ولا مجاز.

فتحصّل أن اللفظ ثلاثة أقسام: حقيقة كزيد، ومجاز كالأسد للرجل الشجاع، ولا حقيقة ولا مجاز كديز كما علمت.

(في غير موضوع لها) خرج بهذا الحقيقة فإنها مستعملة فيما وضعت له.

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن المجاز ليس بموضوع، وهو قول بعضهم. والتحقيق عندهم أنه موضوع [3]. ولكن/7/ بالوضع النوعي كأن يقول الواضع: وضعت كل سبب ليدل على مسببه بالقرينة وهكذا.

(1) يوسف:82.

(2) ينظر: شرح شذور الذهب ص15، وهمع الهوامع 22/1.

(3) ينظر: مفتاح العلوم ص358.

وأجاب بعضهم بأن المنفي في كلام الناظم كغيره إنما هو الوضع الأولي الأصلي، فلا ينافي أنه موضوع بالوضع الثانوي المتبعي. وبه يرجع الخلاف لفظيًا كما في حاشية الشيخ المشاط رحمه الله[1].

(مفصلة) أي: غير مجملة بل مبينة.

(حوى) ذكَّره باعتبار اللفظ، أو فاعل حوى يعود على المجاز.

(قرينة) مانعة عن إرادة المعنى الأصلي سواء كانت حالية كأن كان المقام مقام مدح، أو مقالية نحو: رأيت أسدًا في الحمام. فإنك تقول: شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة في كل، فاستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية التحقيقية.

سميت استعارة لأن العلاقة المشابهة. وتصريحية لأنه صرح فيها بذكر المشبه به. وأصلية لأنها جرت في اسم جامد. وتحقيقية لأن الأسد محقق حسيًّا. وسيأتي بيان ذلك.

فخرج بالمانعة ـ التي قدرتها ـ الكنايةُ وهي: لفظٌ أُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادته [2]، كطويل النجاد، وكثير الرماد، ورفيع العماد.

فإن المراد بكثرة الرماد لازمها وهي كثرة الضيافة، فإنه ينقل من كثرة الرماد إلى كثرة الضيافة بواسطة أن كثرة الرماد تستلزم كثرة الجمر، وهي تستلزم كثرة الإحراق للحطب تحت القِدْر، وهي تستلزم كثرة الطبخ، وهي تستلزم كثرة الأكل، وهي تستلزم كثرة الضيفان، وهي تستلزم كثرة /8/ الضيافة. فالرماد الموصوف بالكثرة يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة، والقرينة هنا حالية، لكن تلك القرينة لم تمنع أن يراد مع ذلك نفس الرماد.

(1) ينظر: حاشية المشاط على متن الاستعارات لوح3.

(2) ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني257.

وهذا ظاهر إن قلنا إن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز؛ لأن اللفظ الكنائي لم يستعمل في ما وُضع له حتى سمي حقيقة، وليس القرينة مانعة حتى يسمى مجازًا، وعليه صاحب [1] التلخيص[2]، والشيخ المُلَوي[3] [4].

أمَّا على أنها من قسم الحقيقة فهي خارجةٌ بقيد (المستعملة في غير ما وضعت له)، وعلى أنَّها من قبيل المجاز فليست بخارجة.

تنبيه

لم يذكر الناظم رحمه الله العلاقة؛ وهي لا بد منها. وقد صرح به السمرقندي [5] فقال: «لعلاقة مع قرينة»[6] الخ فخرج بهذا القيد ما استعمل في غير ما وضع له لا لعلاقة كما في

(1) هو العلامة محمد بن عبد الرحمن، أبو المعالي، قاضي القضاة، جلال الدين القزويني، الشافعي. أخذ عن الأيكي وغيره، وسمع الحديث من العز الفاروثي وغيره، وله من التصانيف: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان؛ وهو من أجل المختصرات فيه، وله: إيضاح التلخيص، والسور المرجاني من شعر الأرجاني. مات في منتصف جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة. ينظر: بغية الوعاة 157/1.

(2) قال الخطيب: «فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة لازمه». التلخيص في علوم البلاغة ص83.

(3) هو العلامة أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملوي المجيري(1088 - 1181 هـ)، أبو العباس شهاب الدين، الشافعيّ الأزهري: شيخ الشيوخ في عصره. مولده ووفاته بالقاهرة. له كتب، منها (شرحان لمتن السلم) كبير وصغير، وشرح الهمزية للبوصيري، وشرح السمرقندية. ينظر: الأعلام للزركلي 152/1.

(4) ينظر: حاشية الملوي على متن الاستعارات للمسرقندي مع حاشية الخضري 84.

(5) هو العلامة أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (000 - بعد 888 هـ): عالم بفقه الحنفية، أديب. له كتب، منها " الرسالة السمرقندية - ط " في الاستعارات. و" مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق - ط " في فقه الحنفية، و" حاشية على المطول - ط " في البلاغة، و" شرح الرسالة العضدية. ينظر: الأعلام للزركلي 173/5.

(6) متن الاستعارات للسمرقندي ص2.

قولك: خذا هذا الفرس مشيرًا[1] إلى كتاب، فإنه خلط ليس بمجاز ولا حقيقة.

واعلم أن العِلاقة بالكسر تستعمل في الأمور الحسية، كعلاقة السوط.

وبالفتح في المعنوية كعلاقة المجاز، وهذه مما اعتبرت العرب نوعها. ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات؛ لأن أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على أن ينقل من العرب نوع العلاقة، ولم يتوقفوا على أن تسمع آحادها. مثلًا يجب أنْ يثبت أنَّ العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب إطلاق الغيث على النبات /9/ وهذا معنى قولهم: المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي.

والمجاز غير العقلي الذي تقدم ذكره عند قول الناظم: **(إن المجاز)** الخ ينقسم إلى قسمين: مجاز بالاستعارة وسيأتي.

ومجاز مرسل: وهو المشار إليه بقوله: **(وسمِّ مرسلًا إنْ كان عَنْ قَصْدِ تَشَابُهٍ خَلَا)** هذا التفصيل هو الطريقة المشهورة.

وهناك طريقة أخرى وهو أن كل مجاز استعارة مثاله: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [2] فتقول في تقرير ذلك: ذُكرت الأصابع وأريد منها الأنامل من ذكر الكل وإرادة الجزء على سبيل المجاز المرسل، وكذا سائر العلاقات. وقد نظم المصنف منها عشرًا [3]في ثلاثة أبيات بقوله[4]:

(1) في المخطوط: مشير.

(2) البقرة: 9.

(3) عدَّد الشوكاني منها أكثر من ثلاثين علاقة. ينظر: إرشاد الفحول69/1.

(4) ينظر: الإعواز في بيان علاقات المجاز للسجاعي ص50 رسالة منشورة محققة في مجلة الرافدين العدد77.

علاقاتُ المجازِ تُعدُّ عشرًا وما قد زاد يرجع، وهي كلُّ
وجزءٌ مع مجاورةٍ وأوَّلُ كذا السَّببُ المسببُ ما يحلُّ
محلٌّ آلةٌ واختم بما قدْ يكونُ عليه نحو اليُتْمِ فاتْلُ

وزاد شيخنا في تقريره ثمانًا فنظمتها في بيتين فقلت:

وإطلاقٌ وتقييدٌ وضدُّ مشاكلةٌ لها الإبدالُ يتلو
ومزومية وتَعَلُّقٌ زِدْ على ذا لازميةً[1] تلك جُلُّ

فقوله: (كُلٌّ) إشارة إلى علاقة الكل وإرادة البعض نحو: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[2]، وقد تقدم تقريرها آنفًا.

وقوله: (فجزءٌ) إشارة إلى علاقة الجزء وإرادة الكل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[3] ذُكر القرآن وأريد به الصلاة من ذكر الجزء وإرادة الكل على سبيل المجاز المرسل.

وقوله: (مَعْ مجاورة) إشارة إلى علاقة المجاورة كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾[4] ذُكر الغائط وأريد به نفس الفضلة على سبيل المجاز المرسل.

وقوله: (وأوَّلٌ) إشارة إلى علاقة الأوَّل نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[5] أي عنبًا يؤول إلى الخمر. وكقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [6].

(1) في المخطوط: الازمية. وما أثبته من رسالة الإعواز في بيان علاقات المجاز65.
(2) البقرة: 19.
(3) الإسراء: 78.
(4) النساء: 43.
(5) يوسف: 36.
(6) الزمر: 30.

وقوله: (كذا السَّبَبُ) إشارة على علاقة ذكر السبب وإرادة المسبب نحو: رعينا الغيث، ذكر الغيث وأريد به النّبات من إطلاق اسم السّبب وإرادة المسّبب.

وقوله: (المسبَّبُ) إشارة إلى علاقة ذكر المسّبب وإرادة السّبب نحو: أمطرت السّماءُ نباتًا، أي: ماءً، من إطلاق اسم المسّبب الذي هو النبات على السّبب الذي هو الماء.

وقوله: (ما يحُلُّ) إشارة إلى علاقة اسم الحال على المحل نحو قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[1]. فأطلقت الرّحمة وأريد بها الجنة من إطلاق اسم الحال وإرادة المحل.

وقوله: (مَحَلٌّ) إشارة إلى علاقة إطلاق اسم المحل على الحال كقوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[2] فأطلق المسجد [وأريد] به الصّلاة من إطلاق اسم المحل وإرادة الحال.

وقوله: (آلةٌ) إشارة إلى علاقتها، أطلق اسم الآلة نحو قوله: ﴿وَاجْعَلْ[3] لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾[4] وأراد الذكر الحسن.

وقوله: (اختمْ بما قدْ يكونُ عليه نحو اليُتْمِ) إشارة إلى علاقة اعتبار ما كان، نحو قوله تعالى: ﴿وَآتُوا[5] الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[6] فذكر اليتامى وأريد بهم الذين كانوا يتامى؛ إذ لا يؤمر بإتيانهم أموالهم إلاّ بعد بلوغهم.

وقولي: (وإطلاقٌ) إشارة إلى علاقة الإطلاق، كإطلاق /11/ مِشْفَرٍ الموضوعِ لشفة البعير الغليظة السفلى في مطلق شفة.

وقولي: (وتقييدٌ) إشارة إلى علاقة التقييد كتقييد ذلك بشفة زيد مثلًا.

---

(1) آل عمران: 107.

(2) الأعراف: 31.

(3) في المخطوط: فاجعل.

(4) الشعراء: 84.

(5) في المخطوط: فآتوا

(6) النساء:2.

وقولي: (وضدٌّ) إشارة إلى علاقة التضاد كاستعمال الزنجي في الأبيض.

وقول: (مشاكلةٌ) إشارة إلى علاقتها كاستعمال الدُّمية للمرأة.

وقولي: (الإبدالُ) إشارة إلى البدلية كأَكَلَ فلانٌ الدَّمَ، أي: الدية، لأنها بدل عنه.

وقولي: (وملزوميةٌ) إشارة إلى علاقتها نحو استعمال الشمس للشعاع.

وقولي: (وتعلقٌ) إشارة إلى علاقته نحو: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾[1] أي: مخلوقه.

وقولي: (كذاك لازمية[2]) إشارة إلى علاقتها كاستعمال الشعاع للشمس. والله أعلم.

وقد رَدَّ بعضهم العلاقات إلى الجزئية واللزوم [3].

(فإنْ تجدْ تشابُهًا) في المجاز **(فلتحكما)** فعل مضارع مجزوم اتصلت به نون التوكيد الخفيفة، ثم قُلبت أَلِفًا وقفًا كما قال البدر بن مالك في الألفية [4]:

وأَبْدِلَنْهَا بعدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كما تَقولُ في قِفَنْ قِفَا"

(عليه باستعارة) مثال ذلك: رأيت أسدًا في الحمام كما مر ويأتي.

واعلم أن المجاز أبلغ من الحقيقة [5]؛ وذلك لأجل العلاقة والقرينة[6]. ومعنى أبلغ أي: أزيد تصرفًا. وإلاَّ على كمال المتكلم واعتباره، لا من البلاغة المعلومة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

---

(1) لقمان: 11.

(2) ينظر: في المخطوط: الازمية.

(3) ينظر: حاشية المشاط على متن الاستعارات، لوح 5.

(4) متن ألفية ابن مالك 55.

(5) ينظر: مفتاح العلوم 412.

(6) وذلك لأن دلالة هذه الأمور على ما تدل عليه، إنما كان دلالة باللازم والتابع، ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكشف لحاله، وأبين لظهوره، وأقوى تمكنًا في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة. ينظر: الطراز لأسرار البلاغة، ليحيى بن حمزة156/1.

ويتضح أبلغية المجاز في قول يزيد بن معاوية [1] حَسْبُهُ الله: /12/

قـالـتْ مَتى الظَّعْنُ يا هـذا فقلـتُ لها إمَّـا غَـدًا زَعُموا أو لا فَبَعْـدَ غـدِ[2]

فـأمطرتْ لؤلؤًا من نَرْجسٍ وسَـقَـتْ وردًا وعَضّـتْ على العُنّـاب بالبَرَدِ

فمعنى ذلك: أنزلتْ دمعًا من عينها، وبلَّتْ خدها، وعضَّتْ على أصابعها بأسنانها.

وليس المجاز من قِبَلِ الكذب كما زُعم **(فلتفهما)** ما قلته لك.

الاستعارة **(فإن تكن اسما غير مشتق)** وذي بأنْ كانت اسمًا جامدًا **(فذي أصلية)** فدخل في ذلك اسم الجنس نحو: رأيت أسدًا في الحمام كما مر، وعَلَمُ الجنس نحو: رأيت أسامة يرمي.

ولا يَرِدُ على الناظم عَلَمُ الشخص كزيد؛ لأن الضمير في قوله **(تكن)** يعود على الاستعارة، وزيد ليس باستعارة؛ لأنه لفظ مستعمل فيما وُضع له، وإنما تمتنع الاستعارة في عَلَم الشخص إذا لم يتضمن وصفية بواسطة اشتهاره كزيد لأنه لم يشتهر، فإن اشتهر كحاتم وسحبان فلا تمتنع فيه الاستعارة.

(أو لا) تكن اسمًا غير مشتق فلفظها يسمى **(تابعًا)**؛ وذلك بأن جرتْ في فِعْلٍ كـ(نَطَقَتِ الحالُ بكذا)[3]. وتقريرها أن تقول: شبَّه الدلالة بالنطق بجامع الإيضاح في كلٍّ،

(1) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي ت64هـ: ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام . ولد بالماطرون، ونشأ بدمشق. وولي الخلافة بعد وفاة أبيه (سنة 60 ه). وفي زمنه فُتح المغرب الأقصى و بخارى وخوارزم. ومدته في الخلافة ثلاث سنين وتسعة أشهر إلا أياما. توفي بحوارين (من أرض حمص) يروى له شعر رقيق. قال الذهبي: «ويزيد ممن لا نسبه ولا نحبه، وله نظراء من خلفاء الدولتين، وكذلك في ملوك النواحي، بل فيهم من هو شر منه». سير أعلام النبلاء36/4، والأعلام للزركلي 189/8.

(2) البيتان للوأواء الدمشقي في تحبير التحرير في صناعة الشعر والنثر 164، ونهاية الأرب 43/7، والطراز لأسرار البلاغة91/1، ونسبه محمود شاكر إلى ديوانه في حاشية دلائل الإعجاز 449. ولم أر من نسبه إلى يزيد.

(3) أي: دلت. ينظر: رسالة الاستعارات لأحمد زيني دحلان11.

واستعير النطق للدلالة، واشتق منه نَطَقَ بمعنى دل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية؛ سُميت تصريحية لأنه صُرّح فيها بالمشبه به، وتبعية لأنها جرت في الفعل بعد جريانها في المصدر.

أو في اسم[1] مشتق، وهو إما حقيقة وهو[2] /14/ في[3]:

اسم الفاعل نحو: الحالُ ناطقةٌ بكذا[4].

أو اسم المفعول نحو: هذا مقتولُ زيدٍ، إذا ضربه ضربًا شديدًا.

أو الصفة المشبهة نحو: هذا حسنُ الوجه، وتريد قبيحه على تقدير تنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم، فيقدر تشبيه القبيح بالحسن بجامع تأثير النفس بكل.

أو أفعل التفضيل نحو: هذا أقتلُ للأعداء من غيره، إذا كان[5] ضربهم ضربًا شديدًا.

أو اسم الزمان نحو: هذا مقتلُ زيد، إذا أريد وقت ضربهم ضربًا شديدًا.

أو اسم المكان، كهذا المثال إذا أريد به موضع ضربه ضربًا شديدًا.

أو اسم الآلة، نحو: هذا مفتاح السلطان، لوزيره لأنه شبه في الوزارة بالفتح بجامع التوصل بكل.

أو حكمًا وذلك في[6]:

(1) معطوفة على: (جرت في فعل).

(2) كررها في المخطوط.

(3) ينظر: رسالة الاستعارات لدحلان 11، وحاشية المشاط لوح 8.

(4) أي دالة، شُبهت الدلالة بالنطق، واستعير للدلالة، واشتق منه ناطقة بمعنى دالة على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

(5) كررها في المخطوط.

(6) ينظر: حاشية المشاط لوح7.

اسم الفعل نحو: هيهات بمعنى عَسُرَ. وكيفية تقريرها في هذا أن نقول: شبه العسر بالبعد بجامع المشقة في كُلٍّ، واستعير البعد للعسر، واشتق من البعد بمعنى العسر بَعُدَ بمعنى عَسُرَ، ووضعنا هيهات موضعه. وكذا أسماء الأفعال كلها.

وفي المصغر نحو: هذا رجيل، في شخص متعاطي ما لا يليق، وكيفية تقرير الاستعارة في هذا أن تقول: شبه تعاطي مالا يليق بالصغر بجامع الاحتقار في كُلٍّ، واستعير الصغر لتعاطيَ مالا يليق، واشتق من الصغر بمعنى تعاطي [1] مالا يليق/15/ صغير بمعنى متعاطي ذلك، وجعل رجيل موضعه.

وفي منسوب نحو: هذا قرشيٌّ، في شخص متخلِّق بأخلاق قريش، وتقرير ذلك أن تقول: شُبِّه المتخلِّقُ بأخلاقهم بالانتساب إليهم بجامع الاتصاف في كُلٍّ، واسْتُعِيرَ الانتسابُ للتخلُّق واشْتُقَّ منه منتسب بمعنى متخلِّق ووُضِعَ (قريشي) موضعه.

أو جرت في الحرف، وذلك نحو:﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[2]. فتقول في تقريرها: شبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة بجامع التمكن في كلٍّ، فسرى التشبيه من الكليات [3] إلى الجزئيات [4]، فاستعيرت (في) الموضوعة [5] لظرفية جزئية خاصة لاستعلاء جزئي خاص على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية؛ سميت تصريحية لأنه صرح بلفظ المشبه به[6]، وتبعية لأنها جرت في الحرف[7] بعد جريانها في متعلقه.

---

(1) في المخطوط: طعاطي.

(2) طه: 71.

(3) وهي الاستعلاء المطلق والظرفية المطلقة. ينظر: حاشية المشاط، لوح8.

(4) وهي الاستعلاء الخاص الذي هو معنى (على) والظرفية الخاصة وهي معنى (في). ينظر: حاشية المشاط، لوح8.

(5) في المخطوط: الموضوعات، وما أثبته من رسالة الاستعارات لدحلان 11، وحاشية المشاط، وهو يناسب السياق؛ لأنه يتكلم عن (في) فهي مفردة يناسبها مفرد وليس جمعًا.

(6) وهو (في) لأنها العمدة في المشبه به.

(7) أي: بالقوة والاعتبار لا بالفعل.

تنبيه

اختار السكاكي[1] تقليلًا للأقسام ردَّ نفس الاستعارة التبعية إلى قرينة المكنية، ورد قرينة التبعية إلى نفس المكنية ففي: نَطَقَتِ الحالُ بكذا، يجعل الحال التي جعلها القومُ قرينةَ التبعيةِ استعارةً بالكناية. ويجعل نطقت التي جعلها القومُ استعارةً تبعية قرينةَ المكنية [2].

ورُدَّ عليه بأنه يلزمه القول بالتبعية؛ لأنه يجري في قرينة المكنية استعارة تخييلية، ففي المثال يقول: شبه الحال بإنسان، وحذف المشبه به وهو/15/ الإنسان، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو النطق، ثم لما شبه الحال بإنسان أخذ الوهم يتخيل [3] أن للحال نطقًا كنطق الإنسان، فشبه النطق المتخيل بالنطق المحقق، واستعير النطق المحقق للنطق المتخيل[4]، واشتق منه نطق نطقًا متخيلًا وأُثبت للحال[5]. انتهى مشاط.

(**خُذِ**) بكسر الذال للروي.

(1) هو العلامة يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي(555 - 626 هـ)، الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب. مولده ووفاته بخوارزم. من كتبه مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة. ينظر: الأعلام - خير الدين الزركلي - ج ٨ - الصفحة 222.

(2) أي: أنه أنكر التبعية، وردها إلى المكنية. قال السكاكي: «ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا فجعلوا في قولهم: نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما نراهم في قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة ... لكان أقرب على الضبط فتدبره». مفتاح العلوم 332.

(3) في المخطوط: بتخييل، وما أثبتناه من حاشية المشاط. لوح 9.

(4) في حاشية المشاط: (المتوهم)، بدل (المتخيل). لوح 9.

(5) ينظر: حاشية المشاط، لوح 9.

(**صِـفْها**) أي الاسـتعارة (**بتحقيقٍ**[1] **إذا ما**)، ما هنا زائدة أي: إذا (**حُقِّقا حسًّـا**) والمراد بالمحقق حسًّا ماله تحقق في الخارج بحيث يحس[2] بحاسة البصر؛ وذلك كما في قولك: رأيت أسدًا في حمام، فإنَّ المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسًّا بالمعنى المذكور. (**وعقلًا**) الواو بمعنى أو كما في قوله[3]:

أناءتْ فـاختزْ لهـا الصـبرَ والبُكَى فقلـتُ: البُكَى أَشْـفَى إذنْ لغليلي

والمراد بالمحقق عقلًا: ما يحكم العقل بأنه ذو تحقق؛ لكونه ثابتًا في نفسـه كما في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[4]، فإنَّ المستعار له وهو الدِّين الحق محققٌ عقلًا بالمعنى المذكور.

(**ما عليه أُطْلِقَا**) أي: المسـتعار له، بالبناء للمجهول، و(ما) نائب فاعل (حُقِّق) وهي موصولة صلتها (أُطلقا) والألف للإطلاق [5]، وفصل بين الصلة والموصول بـ(عليه)، وهو قليلٌ كَثُرَ استعمالُه في الشعر[6].

(**وسَـمِّ بالتخييل ما**) لم يكن محققًا حسًّـا ولا عقلًا بأنْ (**تُخَيِّلا**) بالبناء للمفعول والألف للإطلاق. (**معناه**). وإنما سميت تخييلية لأن المسـتعار له مخيل، وذلك (**كالأظفار للموت**) الذي هو المنية في قولك: أَنشـبتْ المنيةُ أظفارَها بفلان، فإن المسـتعار له متخيل؛ لأنه بعد تشبه المنية بالسبع تخيلتْ القوةُ /16/ المفكرةُ للمنية صورةً شبيهة بالأظفار، فشبهت الصورة

(1) ذهب السكاكي إلى أنه إن كان المستعار له حسًّا أو عقلًا فالاستعارة تحقيقية، وإلا فتخييلية. ينظر: مفتاح العلوم ص323، والرسالة السمرقندية3.

(2) في المخطوط: يحسن، وما أثبتناه هو الصواب، وهو مطابق لما في حاشية المشاط، لوح9.

(3) لكثير بن عبد الرحمن، كثير عزّة. ينظر: شـرح الشـواهد الشـعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، 222/2

(4) الفاتحة: 6.

(5) في المخطوط: للإطلاع.

(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 231/1.

المتخيلة بالصورة المحققة، واستعير لفظ الأظفار من الصورة المحققة للصورة المتخيلة على طريق التخييلية التصريحية [1].

(**اعقلا**) أي: أعلقتَ كما تقدم في قوله (فلتحكما).

تنبيه

بقي ما إذا كان المستعار له صالحًا للحمل على ما له تحققٌ، وعلى ما ليس له تحققٌ كالأفراس والرواحل في قول زهير [2]:

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وَأَقصَرَ باطِلُه وَعُرِّيَ أَفراسُ[3] الصِبا وَرَواحِلُه[4]

فإنه أراد الإخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل زمن الصبا، فشبه في نفسه الصبا بالجهة التي يُتخذُ لها أفراس ورواحل كالحج بجامع الاشتغال وركوب الصعبة في كلٍّ، وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئًا من لوازمه وهو الأفراس والرواحل، فالأفراس والرواحل يحتمل أن تكون استعارة تحقيقية إن جُعل المستعار له أمرًا محققًا وهو دواعي النّفس وشهواتها.

(1) ينظر: مفتاح العلوم 323.

(2) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني (ت13 ق.هـ)، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره، قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى (الحوليّات) أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم). الأعلام 52/3.

(3) في المخطوط: أفلاس.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى ص26.

ويحتمل أن تكون تخييلية إن جُعل المستعار له أمرًا متخيلًا وهو ما تخيّلته المفكرة للصبا من الصّور الشبيهة بالأفراس والرواحل بعد تشبهه بالجهة التي يتخذ لها أفراس ورواحل. انتهى باجوري [1] بحذف قليل[2].

فتحصل أن الاستعارة ثلاثة أقسام: تحقيقية على القطع، وتخييلية على القطع، ومحتمله لهما.

واعلم أن الاستعارة تنقسم إلى أصلية وتبعية، وكل منهما ينقسم إلى تحقيقية وتخييلية. فهذه أربعة أقسام، وكل من هذه الأقسام الأربعة ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ: /17/ إمَّا مُرَشَّحَةٍ، وإما مُجَرَّدَةٍ، وإما مُطْلَقَةٍ. فتضرب ثلاثة في أربعة فيتحصل اثنا عشر قسمًا.

والترشيح في الأصل: تقوية الولد باللبن قليلًا قليلًا حتى يقوى على المص[3].

ثم اصطلاحًا على ما ذكره بقوله: **(وَكُلُّ ما)** أي: لفظ **(يُناسب)** أي: يلائم **(المُشَبَّها)** الألف للإطلاق. وذلك كاللِّبَد [4] للأسد الذي شبه الرجل الشجاع **(به فـــ)** هو **(ترشيح)** نحو: رأيت أسدًا له لِبَدٌ أظفاره لم تقلم، فتقول في تقرير ذلك: شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة في كل، فاستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الأسد للمشبه وهو الرجل الشجاع على طريق الاستعارة التصريحية، والقرينة حالية كما قاله الباجوري [5]، وله لِبَدٌ ترشيح

(1) هو العلامة إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (1198 - 1277 هـــ): شيخ الجامع الأزهر. من فقهاء الشافعية. نسبته إلى الباجور (من قرى المنوفية، بمصر) ولد ونشأ فيها، وتعلم في الأزهر، وكتب حواشي كثيرة منها (حاشية على مختصر السنوسي) في المنطق، و (التحفة الخيرية) حاشية على الشنشورية في الفرائض، و (تحفة المريد على جوهرة التوحيد)، و (حاشية على أم البراهين والعقائد للسنوسي) توحيد. تقلد مشيخة الأزهر سنة 1263 هـ واستمر إلى أن توفي بالقاهرة.

(2) ينظر: حاشية البيجوري على رسالة السمرقندية، لوح 5.

(3) ينظر: لسان العرب(كرب) 771/1.

(4) كُلُّ شَعَرٍ أو صُوفٍ مُتَلَبِّدٍ: لِبْدٌ ولِبْدَةٌ ولُبْدَةٌ، ج: ألْبَادٌ ولُبودٌ. القاموس المحيط (لبد) ص316.

(5) ينظر: حاشية البيجوري على رسالة السمرقندية، لوح 5.

أول، وأظفاره لم تقلم ترشيح ثانٍ. ويأتي فيها ما يأتي. (**بليغٌ ذو بَهَا**) فهو أبلغ من الإطلاق، والإطلاق أبلغ من التجريد. وإنما كان الترشيح أبلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه.

والمراد بأبلغية الترشيح إنما هو الكلام المشتمل عليه لا نفسه؛ لأنه لا يوصف بالبلاغة إلا الكلام والمتكلم، فيقال: كلام بليغ ومتكلم بليغ، ولا يقال: كلمة بليغة. والترشيح كلمة وليس بكلام. فإن قيل: (له لِبَدٌ) كلام؛ لأنه من مبتدأ وخبر. قلنا: هو ليس مقصودًا لذاته حتى يكون كلامًا. قال بعضهم لا مانع من وصف الكلمة بالبلاغة.

(**و**) يجيء الترشيح (**في مجاز**) سواء كان عقليًا، وذلك نحو: أَنشبتِ المنيةُ أظفارَها بزيدٍ، فإنَّ في إسناد الأظفار للمنية مجازًا عقليًّا، وهو إسناد الشيء لغير من هو له كما تقدم قبيل قول الناظم: (إن المجاز كلمة) الخ. ففي المثال المذكور أنشبتْ ترشيحٌ للمجاز المذكور؛ لأنه مما يلائم السبع الذي حق الأظفار أن تسند إليه، وكذلك هي في قول الشاعر [1]:

أَخَذْنَا بأطرافِ الأحَاديثِ [2] بَيْنَنَا وسَالتْ بأعناقِ المطيِّ الأبَاطِحُ

فإنَّ فيه مجازًا عقليًّا مرشحًا، وبيان ذلك: أن السيلان مستعار للسير الشديد، واشتق منه سَالتْ بمعنى سَارتْ سيرًا شديدًا، وحقُّ السيرِ أن يُسند للقوم فأُسند للأباطح للملابسة؛ وذلك لأن السير فيها، فإسناد السير للأباطح مجاز عقلي. ثم إنَّ أعناق الإبل من ملائمات القوم الذين حق الإسناد أن يكون لهم فذكرها مع الأباطح ترشيح للمجاز العقلي. /18/

أو لغويًّا مرسلًا [3] وهو الكلمة المستعملة في غير ما وُضعتْ له كما مر في قوله: (إن المجاز) الخ. وذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم لزوجاته: (أَسْرَعُكُنَّ لِحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ

(1) البيت من غير نسبة في الخصائص29/1، والشعر والشعراء 67/1، وأسرار البلاغة21.

(2) في المخطوط: الحديث.

(3) كلمة (لغويًّا) معطوفة على (عقليًّا) في جملة: (يجيء الترشيح في مجاز سواء كان عقليًا). فالترشيح يكون في المجاز العقلي والمجاز المرسل.

يَدًا)[1]. فإن المراد من اليد الإنعامات والكرم، فسماها يدًا من تسمية الشيء باسم سببه؛ لأن إيصال النعم يكون باليد، والطول من ملائمات اليد الحقيقية، فذكرها ترشيح [2].

قال سيدي العلامة أحمد بن زيني دحلان: «ويدل على أن المراد من اليد الكرم أن السيدة زينب بنت جحش رضي الله عنها كانت أكرم زوجاته، وهي أول من توفي بعده من الزوجات رضي الله عنهن فظهر صدق ما قاله صلى الله عليه وسلم »[3] انتهى.

(و) يجيء أيضًا **(في استعارة)** سواء كانت تصريحية نحو: رأيت أسدًا له لِبَدٌ، كما مر.

ومثال التي قرينتها لفظية: رأيتُ أسدًا يرمى أظفارُه لم تُقَلَّمْ.

أو مكنية، أو تخييلية نحو: نَقَضْتُ العهدَ وقطعتُهُ، فالنقض قرينة. والقطع ترشيح. ثم إنك إنْ شئت جعلت ذلك ترشيحًا للمكنية، وإن شئت جعلته للتخييلية على مذهب السكاكي، وإن شئت جعلته لهما فتقول في تقرير ذلك المثال: شبه العهد بالحبل بجامع أنَّ من تمسك بكلٍّ نجا، فاستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه، ثم طُوي ذكره، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو النقض. والقطع ترشيح للمكنية.

وأما إذا أردتَ جعل الترشيح للتخييلية على ما عليه السكاكي فتقول: لما شبهنا العهد بالحبل أخذ الوهمُ يتخيل أنَّ له نقضًا كنقض الحبل فشبه النقض المتخيل للنقض /19/ المحقق على طريق الاستعارة التخييلية، والقطع ترشيح لها.

فتحصل من ذلك أنه **(يجيء)** الترشيح للمجاز بقسميه، والاستعارة بأقسامها الثلاثة.

(كذاك تشبيه) يجيء **(له)** ترشيح أيضًا نحو: المنية المشبهة بالأسد أنشبت أظفارها بزيد، فأنشبت ترشيح للمنية.

---

(1) الحديث في صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، باب من فضائل زينب أم المؤمنين، 1907/4

(2) ينظر: حاشية البيجوري على السمرقندية، لوح5.

(3) حاشية دحلان على رسالة الاستعارات للسمرقندي 8.

قال الباجوري:«ويصح أن يُمثَّلَ له بقول الشاعر[1]:

لا تَسقِني ماءَ الملامِ [فَإِنَّني صَبٌّ قَدِ اِستَعذَبتُ ماءَ بُكائي] [2]

بناءً على جعله من إضافة المشبه به للمشبه، فإنه ذكر فيه ما يلائم المشبه به وهو قوله: لا تسقني»[3] أ.هـ.

واعلم أن للتشبيه أركانًا أربعة: مشبهًا، ومشبهًا به، وأداة التشبيه، ووجهًا جامعًا بينهما. فإن ذُكرت كلُّها فهو تشبيه غير بليغ. وإن ذكر المشبه والمشبه به فقط فهو تشبيه بليغ. وإنْ ذُكر المشبه فقط فهو استعارة بالكناية. وإنْ ذُكر المشبه به فقط كان تصريحية. انتهى تقرير شيخنا.

ثم كمل الناظم البيت بقوله (**فأدرج**) بكسر الجيم للروي.

واعلم أن التجريد في اللغة يطلق على التقشير[4]. واصطلاحًا ما ذكره في قوله الآتي قريبًا.

وينقسم إلى قسمين: نحويّ وبيانيّ.

فالنحوي: هو الاقتصار على بعض الكلمة المراد، من كلفظ النيق في قول الشاعر[5]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحْتَ كَمَا هَوَي بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

فإن النيق قطعة الجبل المرتفعة، ولكن المراد هنا مجرد الجبل.

(1) البيت لأبي تمام في ديوانه ص9.

(2) ما بين الحاصرتين تتمة البيت ليست في المخطوط.

(3) حاشية البيجوري على رسالة الاستعارات للسمرقندي، لوح 5.

(4) لسان العرب (جرد) 115/3.

(5) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص في الكتاب لسيبويه374/2، والمفصل في صنعة الإعراب 174.

والبياني: هو أن يُجرِّدَ المتكلمُ من نفسه شخصًا يخاطبه[1]، كقوله[2]:

أمِنْ تذَكُّرِ جيرانٍ بذي سلمِ مزجتَ دمعًا جرى من مقلةٍ بدمِ

أ.هـ . من خط شيخنا

(وسَمِّ بالتجريدِ مَا) أي: لفظًا **(قَدْ نَاسَبَا)** الألف للإطلاق/20/ **(مُشَبَّهًا)**.

وكما يطلق التجريد على اللفظ المذكور يطلقُ أيضًا على تضعيف الاستعارة بذكر ما يلائم المشبه لاستعارة المجردة التي قرينتها حالية: رأيت أسدًا شاكي السلاح. ومثال التي قرينتها لفظية: رأيت أسدًا شاكي السلاح يرمي. ومعنى شاكي السلاح حاده وقويه.

أما إذا قرنت الاستعارة بما يلائم كلًا من المشبه والمشبه به، فلا تسمى مرشحة ولا مجرده نحو قولك: رأيت أسدًا يمشي؛ إذ[3] المشي يلائم كليهما.

وقد يكون الاستعارة مرشحة ومجردة كما يستفاد من الباجوري [4] وذلك نحو: رأيت أسدًا يرمي له لبد، إذا جعلنا القرينة حالية.

(أو لا) يكون في الاستعارة لفظ يناسب المشبه ولا المشبه به (فـ) هو **(إطلاقُ)** أي فتسمى مطلقة نحو: رأيت أسدًا في الحمام، ورأيت أسدًا، ففي الأول القرينة لفظية وفي الثاني حالية.

وتقدم أن الترشيح أبلغ من الإطلاق، والإطلاق أبلغ من التجريد [5].

(1) ينظر: الطراز 41/3.

(2) ديوان البوصيري ص237.

(3) في المخطوط: إذا. وما أثبتناه من حاشية البيجوري، وهو يناسب السياق.

(4) ينظر: حاشية البيجوري، لوح 5.

(5) الترشيح أبلغ من التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه. ينظر: الرسالة السمرقندية ص3.

وحذف التنوين من قوله: (**إطلاقُ**) للضـرورة، وإن منعه أكثر البصـريين[1]. وحجة من يجوّز ذلك قوله[2]:

وممن وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرضِ

بل وأجازه بعضهم اختيارًا كما في الخضري[3] [4].

(**اطلبا**) تمام البيت وفيه ما مر في (اعقلا).

(**بعد التمام**) للاسـتعارة (**فاعتبر**) قرينة التصـريحية (**تجريدًا**) نحو: رأيت أسـدًا في الحمام، إنْ جعلت القرينة لفظية.

(**وهكذا ترشيحٌ**) فلا يعتبر إلا بعد تمام الاستعارة فلا تُعَدْ قرينة المكنية ترشيحًا في نحو قولك: أنشبت المنية أضفارها بزيد (**استفيدا**) للاستعارة كما علمت.

ثم أشـار الناظم رحمه الله للخلاف الذي في الترشـيح بقوله: (**تَرشـيحُهم**) أي أهل هذا الفن (**حقيقةٌ**) والمراد بالحقيقة هنا المعنى الحقيقي المقابل للمعنى المجازي، وليس المراد بها هنا المصطلح عليه /21/ وهو الكلمة المستعملة في ما وضعت له، إذا قلنا إنه حقيقة يكون تابعًا للاستعارة في الرتبة لا في الزمان، فلا يقصد به إلا التقوية سواء تقدم على الاستعارة أم تأخر.

(1) وأجازه الكوفيون والأخفش. ينظر: الإنصاف في معرفة الخلاف409/2.

(2) البيت لذي الأصـبع العدواني في الأصـول في النحو483/3، وبلا نسـبة في الإنصـاف في معرفة الخلاف409/2. والشاهد فيه عدم تنوين (عامر) مع أنه ليس ممنوعًا من الصرف، وهو مبتدأ مؤخر.

(3) هو العلامة محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي، المعروف بالخضري (1213 - 1287 هـ). فقيه شافعي، نحوي، ميقاتي، مفسر. ولد بدمياط من أعمال مصر، ودخل الأزهر فمرض، فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم، من تصانيفه: منظومة في مشابهات القرآن، مبادئ التفسير، حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية في النحو، شرح اللمعة في الميقات، أصول الفقه، وحاشية على شرح الملوي على السمرقندية في البلاغة. الأعلام 100/7.

(4) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل44/3.

(**وجَازَ**) عندهم (**إجراؤُهم بلفظِهِ**) أي في لفظه (**المجَازا**) الألف للإطلاق. إما المرسل، وإما بالاستعارة التبعية.

ويحتمل الأوجه قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا[1] بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾[2]، حيث استعير الحبل للعهد، وذُكِرَ الاعتصام ترشيحًا إما باق على حقيقته بالمعنى السابق قريبًا. وإما مستعار للتوثق استعارة تبعية[3]، وتقول في تقرير ذلك: شبه التوثق بالعهد بمعنى الاعتصام، واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا على سبيل الاستعارة التبعية والعلة ظاهره وقد مرت.

وإما مجازًا مرسلًا[4] لعلاقة الإطلاق ثم القيد بأن يراد بالاعتصام الموضوع في اللغة لمعنى مقيد وهو التمسك بالحبل مطلق التمسك، أي الوثوق بحبلٍ حسيٍّ أو معنويٍّ كالعهد، ثم يخص بعد ذلك بالتمسك بالعهد دون التمسك بالحبل، فيكون مجازًا مرسلًا[5] بمرتبتين[6]. والراجح من هذه الأوجه الأول كما في الباجوري[7].

ثم لما انتهى كلامه في حل المجاز المفرد أخذ في المجاز المركب فقال رحمه الله: (**مُرَكَّبُ المجازِ**) وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة[8] مع قرينة مانعه عن إرادة المعنى الأصلي.

---

(1) في المخطوط: فاعتصموا.

(2) آل عمران:103.

(3) ينظر: الرسالة السمرقندية ص4.

(4) في المخطوط: مرسل، وهو خطأ نحوي؛ لأنه تابع لمنصوب فيتعين فيه النصب. ويوجد إشكال آخر وهو مجيء (مجاز) منصوبة، وهي معطوفة على (باق) وقد رفعها على الابتداء، فحق المعطوف أن يكون مثله، لكنه نصبه على تقدير أنه خبر كان محذوفة.

(5) في المخطوط: مرسل، وهو خطأ نحوي؛ لأنه تابع لمنصوب فيتعين فيه النصب.

(6) أي أنه مجاز متفرع على مجاز.

(7) ينظر: حاشية البيجوري، لوح 4.

(8) في المخطوط: العلاقة.

فقولنا: المستعمل أخرج المهمل نحو: ديز مركم، مقلوب: زيد مكرم. وقولنا: في غير ما وضع له أخرج الحقيقة المركبة.

وقولنا: لعلاقة [1] أخرج المركب المستعمل في غير ما وضع له غلطًا كقولك: جاء زيد في مقام /22/ ذهب عمرو.

وقولنا: مع قرينة ...الخ أخرج الكناية كقولك: أنا عطشان في مقام الطلب فإنه كناية[2].

(مِثْلُ المفردِ) في أنه إن كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة، وإلاَّ سُمي استعارة تمثيلية وتمثيلًا على سبيل الاستعارة كما قال: **(و)** إلاَّ **(سَمِّ)** أنت هذا اللفظ **(بالتمثيل)** حالة كونه **(مفردًا)** أي عن تسمية أخرى **(قدِ)** أي: حَسْبُ كما وردت كثيرًا في كلام العرب كقوله[3]:

قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفهُ، فقدِ

وكُسِرَ لحركة الروي.

مثال ذلك: إني أراك تقدم رجلًا أو تؤخر أخرى [4]، أي: تتردد في الإقدام والإحجام لا تدري أيهما أحرى. وهذا التركيب مَثَلٌ يضرب لمن يتردد في أمر، فتارة يقدم وتارة يحجم عنه. وتقرير الاستعارة في ذلك أن تقول: شُبهت هيئة من يتردد في الإقدام على الفعل والإحجام عنه بهيئة من يُقدِّم رِجلًا ويؤخر أخرى، وبجامع التردد في كُلٍّ، واستعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التمثيلية.

(1) في المخطوط: العلاقة.

(2) تنظر هذه الاحترازات في حاشية الملوي على السمرقندية مع حاشية الخضري ص77.

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه 21.

(4) المثل في زهر الأكم في الأمثال والحكم، لليوسي 34/2بلفظ: «أراك تقدم رجلًا وتؤخر أخرى».

ومثل ذلك سائر الأمثال كقولهم: الصَّيْفَ [1] ضيَّعْتِ اللبنَ، وهو مثل يضرب لمن فرط في تحصيل شيء في زمنه يمكنه تحصيله فيه ثم طلبه. وأصل سببه مشهور [2].

وكقولهم: أحَشَفًا وسُوءَ كِيلةٍ [3]، وهو مثل يضرب لمن يُظلم من جهتين.

وكقولهم: في كل بيت بنو سعد [4].

وكقولهم: الكلابَ على البقر، أي: أرسل الكلاب في نحو أرسل الرجال على الأعداء مثلًا فإنَّ الأمثال لا تغير قط.

وهذه الأمثلة كلها في الاستعارة التمثيلية التصريحية.

ومثال المكنية كما قال العلامة الأجهوري[5]: /24/ «قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾[6] فإنه شبه استحقاقهم العذب وهم في الدنيا بدخولهم النار بالفعل، واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه، ثم طواه ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الإنقاذ من قوله تعالى ﴿أفأنت تنقذ من في النار﴾ ولو ذكر لفظ المشبه به لقال: أفمن دخل أفأنت تنقذه»[7] انتهى.

---

(1) منصوب بنزع الخافض، وأصله: في الصيف.

(2) ينظر: مجمع الأمثال68/2.

(3) الكِيلَة: فِعْلَة من الكَيْل، وهي تدلّ على الهيئة والحالة نحو الرِّكْبة والجِلْسَة؟ والحَشَفُ: أَرْدَأ التمر، أي أَجْمَعُ حشَفًا وسوء كيل.

يضرب لمن يجمع بين خَصْلتين مكروهتين. ينظر: مجمع الأمثال207/1.

(4) في كتب الأمثال: في كل واد بنو سعد. والمثل للأضبط بن قريع السَّعْدِيّ وَكَانَ سيد قومه فَرَأى مِنْهُم تنقصًا لَهُ وتهاونًا بِهِ فَرَحل عَنْهُم وَنزل بِآخَرين فَرَآهُمْ يَفْعَلُونَ بأشرافهم فعل قومه بِهِ فقصد آخَرين فَرَآهُمْ على مثل حَالهم فَقَالَه. ينظر: جمهرة الأمثال61/1.

(5) العلامة أحمد بن أحمد الأجهوري(1237 – 1293 هـ) الضرير: فاضل، من أجهور (بمصر) جاور بالأزهر وتوفي بالقاهرة. له حاشية على السمرقندية والسنوسية والجوهرة. ينظر: الأعلام 94/1.

(6) الزمر: 19.

(7) ينظر: حاشية الأجهوري على السمرقندية ص27.

تنبيه

إنما قررتُ كلام الناظم رحمه الله بما رأيت لأنه لو بقي على ظاهره لأفهم غير المراد كما لا يخفى لمن تأمل. ولو قال رحمه الله تعالى:

مُـركـبُ المجـازِ مِـثْـلُ المـفـردِ ... وليـس باسـتـعـارةٍ إنْ تَجـدِ

عـلاقـةً فـيـه بـلا تشـابـهِ ... وسَـمِّ بالتمثيـل ذا التشـابـهِ

لكان أوضـح للمراد. ولا إيطاء [1] في قوله (تشـابه) الأول و(التشـابه) الثاني؛ لأنهما يختلفان في التعريف والتنكير خلافًا لما توهمه بعضـهم. و(ذا) يعني صـاحب أي: صـاحب التشابه.

(وغيره) أي: غير ما علاقته المشابهة **(هو المجاز الخالي مِنْ أنْ تسمِيْهِ)** أي من التسمية، وقدَّر النصب في (تسمي) للضرورة كما في قول الشاعر[2]:

ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ [3] صُولُ

والشَّـحَطُ: البُعد، والحَزْنُ وصُـول: موضـعان. ونظر الخضـري [4] في جواز التقدير في الاختيار.

(1) الإيطاء: وهو إعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها بعد بيتين أو ثلاثة إلى سبعة أبيات. وهذا يدل على قلة إلمام الشـاعر بمفردات اللغة، إذ عليه ألا يكرر ألفاظ القافية. فمما يسـتحسـن في الشـعر ألا يكرر الشـاعر اللفظ بعينه في مسـافة متقاربة، وكلما بعدت المسـافة كان أفضـل. ينظر: علم العروض والقافية 167.

(2) هذا البيت لحندج بن حندج المري يصـف فيها طول ليله وما يقاسـيه من فرقة أحبابه، وهو من شـعر الحماسة لأبي تمام" انظر شرح المرزوقي ص1283"، وبلا نسبة في الإنصاف105/1 والشَّحَط هو البعد، والحَزَن موضع بعينه، وصول: مدينة من بلاد الخزر.

(3) في المخطوط (دار).

(4) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل 122/1.

وبعضهم يسمي ذلك مجازًا مرسلًا كما نقله الباجوري [1] **(فلا تُبالِ)** بغير الأول.

ومثال ذلك: إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى؛ إذ لاحظت أن العلاقة غير المشابهة وهي الملزوم، وتقدم الرجل وتأخرها /24/ من إطلاق اسم الملزوم على اللازم وكذا سائر العلاقات.

ثم أخذ الناظم رحمه الله تعالى يتكلم على الاستعارة بالكناية فقال: **(واحذفْ لَدَى كِنَايةٍ)** أي استعارة بالكناية **(مُشَبّهًا به)** عكس التصريحية.

مثال المكنية: أَنشبت المنيةُ أظفارَها بفلان، وتقريرها أن تقول: شُبهت بالسبع بجامع الاغتيال في كُلٍّ، فاستعير لفظ المشبه به وهو السبع للمشبه وهو المنية، ثم طُوي ذكره، أي حذف، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهي الأظفار على طريق الاستعارة المكنية. والإنشاب ترشيح، وفيه ما مر.

وقد تقدم أنه إن ذكر المشبه فهي بالكناية، وإن ذكر المشبه به فهي تصريحية **(لدى مختار أرباب)** أي: أصحاب **(النُّهى)** بالضم أي: العقول. والنُّهى جمع نُـهْية كغُـرْفة وغُرَف؛ سُمي به العقل لأنه ينهى صاحبه عن ارتكاب القبائح [2] أ. هـ. جلالين.

ولا خلاف عندهم في أنَّ في هذا المثال استعارة بالكناية، وإنما اختلفوا في الذي يسمى استعارة بالكناية في هذا المثال على أقوال:

الأول: المختار وهو يؤخذ من كلام السلف[3] أنه لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز إليه بذكر لازمه[4] كما قال: **(وذكرُ لازمٍ قرينةٌ لَهُ)** أي للمشبه به المحذوف

(1) ينظر: حاشية البيجوري 27.

(2) ينظر: تفسير الجلالين 410.

(3) المراد بهم هنا هو من تقدم من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر الجرجاني وأضرابه. ينظر: حاشية البيجوري 30.

(4) أي أن الاستعارة بالكناية عند هؤلاء هي لفظ المشبه به المتروك صريحًا المرموز إليه بذكر لازمه. ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني240.

وهو السبع في هذا المثال، والهاء من (له) مضمومٌ لا ساكن، وحينئذ وجهُ تسميتِها استعارةً بالكناية أي مكنية ظاهرٌ[1]، وإلى هذا القول ذهب الزمخشري[2].

والثاني: وهو قول الخطيب [3] المشار إليه بقوله:/25/ **(وقيل)** إن الذي يسمى استعارة بالكناية **(تشبيه)** أي التشبيه المضمر في النفس.

والثالث: وهو الظاهر قول السكاكي أنه لفظ المشبه وهو المنية **(أو)** نحوها في غير هذا المثال بادعاء أنها **(المشبه)** بعينه[4].

ورُدَّ على الخطيب بأنه لا وجه لتسميتها استعارة بأن التشبيه معنى من المعاني قائم بنفس الشخص والاستعارة هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، والتشبيه ليس كذلك[5].

ورُدَّ على السكاكي[6] بأن لفظ المشبه وهو المنية مثلًا مستعمل في معناه الحقيقي ولا شيء من الاستعارة مستعمل في معناه الحقيقي.

ثم قال رحمه الله: **(وذِكْرُهُ)** أي: المشبه المذكور في نحو: أنشبت المنية أظفارها بزيد **(بلفظه الموضوعِ)** له **(ليس بواجب)** بل تارة يذكر بلفظ حقيقي موضوع له أصالة كالمنية في هذا المثال، وتارة يذكر بلفظ مجازيٍّ كاللباس في قوله تعالى:

(1) أما الجزء الأول (استعارة) فلأن لفظ المشبه به يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له تقديرا. وأما الجزء الثاني (الكناية أومكنية) فلأن الكناية في الأصل الخفاء والمستعار لا شك في خفائه؛ لأنه لم يصرح به، وإنما دل عليه بذكر بعض خواصه.

(2) ينظر: الكشاف 119/1، والرسالة السمرقندية ص 5.

(3) ينظر: تلخيص المفتاح 79.

(4) ينظر: مفتاح العلوم 328.

(5) قال التفتازاني معقبًا عليه: «تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية» مختصر المعاني 240.

(6) من رَدَّ عليه بهذا هو الخطيب القزويني. ينظر: تلخيص المفتاح 82.

﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾[1]. وبيان ذلك أنه شَبَّهَ ما غَشِي الإنسانَ وحَصل له عند الجوع والخوف باللباس، والشيء الذي يغشى[2] الإنسانَ عند ذلك يُفسر بالنحول والاصفرار مثلًا، فهو المشبه باللباس بجامع الاشتمال في كُلٍّ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو اللباس للمشبه وهو النحول والاصفرار السابق على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية، والقرينة إضافة اللباس إلى الجوع والخوف، فصار اللباس /26/ بمعنى النحول والاصفرار ثم تقول: شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف وهو النحول والاصفرار السابق الذي عبر عنه باللباس بالطعم المر البشع، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الإذاقة على طريق الاستعارة المكنية، فيكون لفظ أذاق تخييلًا، فظهر على ذلك أن المشبه لم يذكر باللفظ الموضوع له وإنما ذكره بلفظ مجازي (**بنصٍّ رُوعي**) أي مراعى.

ثم قال: (**وكُلُّ ما**) أي شيء (**يُذْكَرُ**) أي يثبت (**للمُشَبَّهِ**) من خواص المشبه به كالأضفار للمنية حالة كونه (**قرينةً**) فهو (**حقيقةٌ**)؛ لأنه مستعمل في معناه الحقيقي (**عند**) مُقَعِّدِي القول (**البَهِيْ**) أي الحسن من الأقوال وهو معتمد الخطيب [3] والسلف كما قال السمرقندي[4].

(**وإنما المجاز**) المرسل العقلي الذي هو إسناد الشيء لغير من هو له لملابسة بينهما كما مر نحو: أَنْبَتَ الربيعُ البقلَ.

(1) النحل: 112.

(2) في المخطوط: يغش.

(3) فهو موافق للسلف في قرينة الاستعارة بالكناية، وإن خالفهم في الاستعارة نفسها كما علم مما تقدم. ينظر: حاشية البيجوري36.

(4) ينظر: الرسالة السمرقندية 6.

(في الإثبات) [1] أي: في إثبات الأظفار للمنية مثلًا؛ لأن المنية لا أظفار لها حقيقة. وهذا القول الأول.

والثاني: واختاره الشيخ السمرقندي [2] كالمصنف كما قال **(واختر لتفصيل عن الثقات)** جمع ثقة كصفة وصفات، وهو أنه **(إنْ لم يكنْ رادفُ)** أي تابع كما في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[3] فإنَّ المشبه الذي هو العهدُ له رادفٌ وهو الإبطال يشبه رادف الحبل الذي هو النقض. **(ذا المُشَبَّهِ مِثْلَ)** خبر يكن. **(مُشَبَّهٍ به)** في المناسبة **(فانتبهِ يكن حقيقيًا**[4]**)** كما قاله السلف، وذلك كالأظفار التي في قول الهذلي[5]:

وإذا المنيةُ أنشبتْ أظفارَها ألفيتَ كُلَّ تميمةٍ لا تَنفعُ

فإنها حقيقة؛ لأنه ليس للمنية أظفار كالسبع، فإثبات/27/ الأظفار مجازي عقلي كما مر. أو استعارة تخييلية كما أوجبها السكاكي[6].

فتقول في تقرير ذلك البيت: شبهت المنية وهي الموت بالسبع بجامع الاغتيال في كُلٍ، فاستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو السبع للمشبه وهو المنية، ثم طُويَ ذكر المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الأظفار، فالأظفار حقيقة والإنشاب ترشيح، وقد تقدم الكلام على ذلك. واستعارة تخييلية على مايأتي عند السكاكي.

---

(1) قوله: (وإنما في المجاز في الإثبات) مرتبط بمحذوف معلوم مما تقدم والتقدير: فلا مجاز في اللفظ وإنما المجاز في الإثبات أي في إثبات ذلك الأمر للمشبه فهو من باب المجاز العقلي. ينظر: حاشية البيجوري36.

(2) ينظر: الرسالة السمرقندية 6.

(3) البقرة: 27.

(4) في المخطوط: حقيقًا.

(5) ديوان الهذليين 3/1.

(6) ينظر: مفتاح العلوم 326.

(**وإلا**) بأن كان له رادف كما تقدم في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[1]، فتقول في تقرير ذلك: شبه العهد بالحبل بجامع التوصل إلى المراد بكل، والقرينة إضافته إلى لفظ الجلالة فاستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الحبل للمشبه وهو بالكناية.

(**فاجعلا به**) أي: اللفظ المذكور الذي هو قرينة المكنية (**استعارةً**) تصريحية تحقيقية تبعية كما قاله الزمخشري[2]، وذلك كالآية التي هي: ﴿ينقضون عهد الله﴾[3] فتقول في تقريرها على ذلك: شبه العهد بالحبل إلى آخر ما مرّ آنفا. ثم تقول: شبه إبطال العهد بالنقض، واللفظ الدال على المشبه به وهو النقض للمشبه وهو إبطال العهد واشتق منه ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة التبعية، ومعنى النقض الحقيقي: فك طاقات الحبل أي فتلاته، كما قاله شيخ شيخنا سيدي أحمد بن زيني دحلان [4].

وأشار إلى الآية الكريمة بقوله: (**كنقض فقلا**) فإن النقض تابع للحبل للمشبه به.

والقول الثالث: وهو الذي رجحه الزمخشري [5] كما قال /28/ الباجوري [6] المشار إليه بقوله (**وجازَ أنْ تكونَ**) قرينة المكنية استعارة (**تحقيقيةْ**[7]) بلا تفصيل. وقد مر آنفا تقريرها على ذلك، وسميت تحقيقية لأن المستعار له محقق، وكما يجوز أن تكون تحقيقية يجوز أن تكون باقية على حقيقتها لا مجاز فيها، ولكن الأول أرجح كما علمت فهذه ثلاثة أوجه.

(1) البقرة: 27.

(2) ينظر: الكشاف 119/1، والرسالة السمرقندية ص 7.

(3) البقرة: 27.

(4) ينظر: حاشية دحلان على السمرقندية 7.

(5) ينظر: الكشاف 119/1، والرسالة السمرقندية ص 7.

(6) ينظر: حاشية البيجوري 36.

(7) المراد بالتحقيقية هنا التصريحية، لا ما تقدم للسكاكي. ينظر: حاشية البيجوري 36.

والرابع: وهو أضعفهن كما قال (**وضَعَّفُوا للقول**) الذي هو قاله السكاكي[1] (**بالوهمية**) أي: الاستعارة المتوهمة، فيقول في تقرير ذلك: لما شبهنا المنية بالسبع أخذ الوهم يتخيل أنَّ للمنية أظفارًا[2] كأظفار السبع، فشبهنا الأظفار المتوهمة بالأظفار المحققة على سبيل الاستعارة التخييلية. قال السمرقندي: «ولا يخفى أن تعسف»[3] أ. هـ . قال سيدي أحمد بن زيني دحلان: «قوله تعسف أي: تكلف ومشقة وارتكاب لتعاسيف الأمور التي لم تمس الحاجة إليها»[4] أ.هـ. وذلك أن المستعير يحتاج إلى اعتبار أمر متوهم، واعتبار علاقة بينه وبين الأمر الحقيقي واعتبار قرينة على أن المراد من اللفظ الأمر الوهمي، فهذه اعتبارات ثلاث. انتهى جهوري[5]

واعلم أن الاستعارة التخييلية قد تَنْفردُ عند السكاكي[6] عن المكنية، واستدل بقول الشاعر[7]:

لا تَسْقِني مـَـاءَ الـغرامِ فأنني صَبٌّ قد استعذبتُ ماءَ بكائي

فإنه توهم للملام شيئًا شبيهًا[8] بالماء، واستعار اسمه له استعارة تخييلية غير تابعة[9] للمكنية.

(1) ينظر: مفتاح العلوم 327.
(2) في المخطوط: أظفار.
(3) الرسالة السمرقندية ص 7.
(4) ينظر: حاشية دحلان على رسالة الاستعارات8.
(5) ينظر: حاشية الجهوري المطبوع مع حاشية البيجوري 37.
(6) ينظر: التلخيص 81.
(7) لأبي تمام في ديوانه 9.
(8) في المخطوط: شبهيًا. والتصحيح من حاشية البيجوري 37.
(9) في المخطوط: تابعية. والتصحيح من حاشية البيجوري 37.

ورده الشيخ الخطيب بأنه لا دليل له فيه؛ لجواز أنه يكون فيه استعارة بالكناية، فيكون شبه الملام بشيء مكروه /29/ له ماء، وطُوي لفظ المشبه به، ورُمز إليه بشيء من لوزمه وهو الماء على طريق التخييل. ولجواز أن يكون من باب إضافة المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء والأصل: لا تسقني [1] الملام المشبه بالماء، فتدبر انتهى باجوري[2].

ثم شرع في الفرق بين القرينة والترشيح فقال: (**مَا كانَ أَقْوى**) في الاختصاص كما قال (**في تعلُّقٍ**) بالمشبه به (**جُعِلْ**) بالوقف (**قرينةً**) مفعول ثانٍ، وما (**سِواهُ**) أي: سوى ما كان أقوى في التعلق (**ترشيحٌ نُقِلْ**) بالوقف أيضًا. وهذا الذي ذكره السمرقندي [3] وغيره وهو الأضبط.

وذهب العصام [4][5] إلى أن وجه الفرق مشاهدة السامع وإدراكه للشيء أولًا مما شاهده وأدركه أولًا فهو القرينة، والترشيح إنما هو في قرينة المكنية.

أما قرينة المصرحة فإنها ليست من جنس ترشيحها فلا يحتاج لوجه الفرق بينهما. وإنما يحتاج لوجه الفرق بين قرينة المصرحة وتجريدها وهو مثل ما قيل في وجه الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها.

---

(1) في المخطوط: لا تستغني.

(2) حاشية البيجوري 37.

(3) الرسالة السمرقندية ص 8.

(4) هو العلامة العِصَام الأَسْفَرَايِيني (873 - 945 هـ) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين: صاحب (الأطول) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة. ولد في أسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. وله تصانيف غير (الأطول) منها: (ميزان الأدب) و (حاشية على تفسير البيضاوي) وشروح وحواش في (المنطق) و(التوحيد) و (النحو) الأعلام 66/1.

(5) ينظر: شرح العصام على السمرقندية 345.

وإنما لم ينبه عليه الناظم كالسمرقندي اتكالًا على علمه بالمقايسة [1]. فإذا قلت مثلًا: رأيت أسدًا شاكي السلاح يرمي، فشاكي السلاح أكثر تعلقًا [2] للرجل عادةً، ويرمي دونه، فيجعل تجريدًا، والرمي قرينة.

وإذا قلت: أنشبت المنية أظفارها بفلان، فالنشب أقوى تعلقًا، فهو القرينة، والأظفار أضعف فهو الترشيح. والله أعلم.

ثم ختم المصنف رحمه الله تعالى نظمه بالحمد له فقال: **(والحمد)** وقد تقدم معناه. **(لله)** متعلق بواجب الحذف خبر المبتدأ.

وإنما ختم الكتاب بالجملة الاسمية ليكون على ما ذهب /30/ إليه الإمام أحمد بن حجر [3] من كون الحمد بالجملة الاسمية أفضل [4]، وذهب الإمام محمد الرملي [5] إلى أن

(1) في المخطوط: بالمقاسية.

(2) في المخطوط: تعلق.

(3) هو العلامة أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري (909 - 974 هـ)، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: الفقيه، مولده في محلة أبي الهيتم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته. والسعدي نسبة إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر) تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة. له تصانيف كثيرة، منها (الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة) و(تحفة المحتاج لشرح المنهاج) في فقه الشافعية، و (الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان) و (الفتاوي الهيتمية أربع مجلدات). وغيرها. الأعلام 333/1.

(4) ينظر: تحفة المحتاج لشرح المنهاج 21/1.

(5) هو العلامة محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين الرمليّ (919 - 1004 هـ): فقيه الديار المصرية في عصره، ومرجعها في الفتوى. يقال له: الشافعيّ الصغير. نسبته إلى الرملة (من قرى المنوفية بمصر) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولي إفتاء الشافعية. وجمع فتاوى أبيه. وصنّف شروحا وحواشي كثيرة، منها (عمدة الرابح) شرح على هدية الناصح في فقه الشافعية، و (غاية البيان في شرح زبد ابن رسلان) و (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) فقه، وله (فتاوى). ينظر: الأعلام 7/6.

الأفضل الحمد بالجملة الفعلية[1].

(على ما قد هدى) أي: دل لهذا التأليف وغيره ﴿وَ[2] مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾[3]. ومعنى الهداية والدلالة على الخير والرشاد متحد فلا يشكل بما مر عند قوله: **(ثم الصلاة للرسول الهادي)** أول الكتاب.

(مع الصلاة) والسلام. وتقدم معنى الصلاة. والسلام التحية، ولعل الناظم رحمة الله عليه تلفظ بالصلاة أيضًا هنا خروجًا من خلاف من كره إفراد أحدهما كما مر في الخطبة.

فائدة

معنى السلام من الله على النبي صلى الله عليه وسلم: أن يسمعه كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم.

فائدة أخرى

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم ينتفع بصلاتنا عليه كباقي الأنبياء، لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم، كما أشار إلى ذلك بعضهم بقوله [4]:

وصحوا بأنه ينتفعُ ... بذي الصلاةِ شأنه مرتفعُ

لكنَّهُ لا ينبغي التصريحُ ... لنا بذا القولِ، وذا صَحيحُ

أ. هـ. من حاشية الباجوري على الجوهرة في توحيد.

(للنبي) اللام بمعنى (على) كما تقدم في خطبة الكتاب.

(أَحْمَدَا) بدل أو عطف بيان من النبي، وجُرَّ بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

---

(1) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 32/1.

(2) في المخطوط: سقطت الواو.

(3) الأعراف: 43

(4) ينظر:حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص31 .

(وآله وصحبه الأئمة) جمع إمام، وهو في اللغة المتَّبَع بفتح الباء. وشرعًا: من يصح الاقتداء به، ويطلق على اللوح المحفوظ كما في قَالَ تَعَالَى ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِيٓ إِمَام مُبِيْن﴾ (1). وقد يطلق على صحائف الأعمال. حمد أوليائه، وقد /31/ يطلق على الإمام الأعظم.

وأصل أئمة: أَأْمِمَة على وزن أَفْعِلَة نُقلت حركة الميم الأولى إلى الثانية، وأُدغمت الميم في الميم. ويجوز قلب الهمزة الثانية ياءً.

(ومن قفاهم) أي: تبعهم من التابعين وتابع التابعين إلى يوم الدين **(من جميع الأمة)**.

وهذا آخر ما يسر الله الكريم، ذو الفضل العميم من شرح متن الشيخ السجاعي من غير إطناب، محمدًا المنعمَ الوهابَ، ربَّ الأربابِ على آلائه، حمدًا نستجلب به السراء، ونستدفع به الضراء.

وأنا أسأل ممن اطلع فيه على هفوة أن يجيب عنها أولًا، فإنْ لم يمكن الجواب عنها فليصلحها؛ ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن. فإنَّ الجوادَ قد يكبو، وإنَّ الصارمَ قد ينبو، وإنَّ النار قد تخبو، وإنَّ الإنسان محل النسيان، وإنَّ الحسناتِ يُذهبن السيئات. ولقد أحسن البيتوشي بقوله(2):

والذِّهنُ خَوَّانٌ فلا تُؤَنِّبِ ومَنْ يَعِبْ يومًا أخاه يُعَبِ

وكان ابتداء كتابة هذا الشرح اللطيف آخر شهر جماد الأولى، وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس 15 مضت من شهر جماد آخرة سنة 1344هـ بها نأمل. الفقير الحقير عمر بن أحمد بن محمد باكثير عفى الله عنه آمين.

الخاتمة

درس هذا البحث كتاب كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي، ليصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

1. منظومة الاستعارات للعلامة السجاعي من أوفى المنظومات التي اهتمت بعلم

(1) يس: 12.

(2) منظومة كفاية المعاني في حروف المعاني ص 102.

الاستعارة، وهي نظم لرسالة الاستعارات للسمرقندي، ويعد السجاعي من أعيان العلماء ببلاد مصر وعرف ببراعته في التأليف.

2. عصر العلامة باكثير هو نهاية القرن الثالث عشر وبدايات القرن الرابع عشر الهجري، والحياة السياسية في هذا العصر غير مستقرة في حضرموت حيث يتنازعها دولتان هما القعيطية والكثيرية .

3. علاقة العلامة باكثير بسلاطين بلده كانت جيدة؛ ولذا تولى القضاء حينما ألحوا عليه، لكنه وفق شروطه التي اشترطها.

4. العلامة باكثير نشأ محبًّا للعلم ولم يزل في مسالكه حتى توفاه الله وهو جالس في حلقة علم بين طلابه يقرءون عليه أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

5. وهو شخصية علمية متعددة المواهب، واسع الثقافة قد أخذ من كل علم ما يؤهله لتدريسه وحمله لطلابه؛ ولذا خلف ثروة طيبة من المؤلفات العلمية.

6. كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي كتاب جيد في علم المجاز أوضح فيه مسائله بأسلوب سهل.

7. مضى باكثير في هذا الكتاب على سنن منظومة السجاعي فقد التزم تقسيماته ومباحثه ولم يتوسع في مسائل جديدة خارجة عن النظم.

8. قدم هذه الرسالة لتكون مفتاحًا لدخول علم البيان ومن ثم التوسع فيه.

9. كانت الخصائص العامة لهذا الكتاب وضوح عبارته، ودمج الشرح مع النظم، واهتم فيها بالحدود والاصطلاحات البلاغية مع بيان احترازاتها.

10. أكثر فيها من التمثيل بآيات الذكر الحكيم والشعر وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأمثال العرب.

11. ساق باكثير في هذه الرسالة آراء العلماء، ولم يجرح أحدًا بل ساق أقوالهم بأدلتها واختار ما رآه راجحًا.
12. يظهر جليًّا أثر العلوم الأخرى في شخصية باكثير، فالكتاب لا يخلو من الآراء الفقهية والعقدية والنحوية.
13. جاءت مصادر باكثير في كتابه هذا على قسمين مصادر بلاغية، وأخرى غير بلاغية، فقهية وعقدية ونحوية.
14. كان موقف باكثير من القرآن الكريم واضحًا؛ إذ أكثر من التمثيل بآي الذكر الحكيم حيث بلغ عدد الآيات التي ساقها في كتابه نحو ثلاثين آية، وتنوعت أغراض الاستشهاد عنده بالقرآن الكريم.
15. مجمل الأحاديث التي أوردها باكثير في كتابه ستة أحاديث، أورد خمسة منها لبيان بعض الأحكام الشرعية، وأورد واحدًا ليمثل به على مسألة بلاغية.
16. لم يهمل باكثير الأمثال العربية بل مثل بطائفة منها في سياق شرحه للاستعارة التمثيلية.
17. أورد باكثير أربعًا وثلاثين بيتًا من الشعر في كتابه قيد الدراسة، أربعة عشر منها يعتبر من الشعر، وعشرين بيتًا إنما هي من النظم، أربعة عشر بيتًا ساقها لقضايا نحوية، وثلاثة أبيات لمعاني الرب، وواحد ليعتذر به في آخر كتابه إن كان فيه تقصير، والبقية منها لقضايا بلاغية.
18. تتجلى قيمة كتاب كفاية الواعي بشرح منظومة السجاعي في أنه حوى كثيرًا من القضايا البلاغية الخاصة بالمجاز، وعالجها بأسلوب علمي، حيث بَسَطَ مسائل الاستعارات، وأقام لها الأمثلة، واستشهد لها بالقرآن الكريم،

والحديث النبوي، وسائر ما أثر عن العرب من أشعار وأقوال وأمثال، وطلب لها العلل، وذكر خلاف البلاغيين في بعض مباحثها.

19. وتبرز القيمة العلمية لهذا الكتاب في كونه اعتنى بواحد من أهم متون علم الاستعارات، فاهتم بمصطلحاته وتعريفاته، فذكر احترازاتها، وقَوَّمَ ما رأى فيها من خلل، وذلل ما كان غامضًا من عبارته، وهذَّب ما احتاج إلى التهذيب، ومثَّل لمسائله، وبَسَطَ القول فيها، حتى سد خللها، وجبر نقصها مستفيدًا ممن سبقه من البلاغيين، فلخص آراءهم، واقتفى أثرهم في العرض والتمثيل، والتدليل والتعليل.

وتظهر قيمة الكتاب في جملة الاختيارات الشرعية والنحوية والبلاغية التي يذهب إليها باكثير

المصادر والمراجع

الأجهوري، أحمد. (1358هـ). *حاشية الأجهوري على السمرقندية*، ط2، مطبوع بحاشية البيجوري على السمرقندية، المكتبة التجارية الكبرى.

الأزرق، عبد الرزاق. (1905م). *الرسالة السمرقندية في الاستعارات*.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1975م). *شرح الرضي على الكافية*، ليبيا: جامعة قار يونس.

الإعواز في بيان علاقات المجاز للسجاعي ص50 رسالة منشورة محققة في *مجلة الرافدين* العدد77.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (ب.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف*. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. (ب.ط)، دار الفكر.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. (1993م). *البحر المحيط*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

بَاعَليّ، سَعيد بن محمد. (2004م). *شَرح المُقَدّمَة الحضرمية المسمّى بُشرى الكريم بشَرح مَسَائل التَّعليم*، ط1، جدة: دار المنهاج للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987م). *الجامع الصحيح المختصر*، ط3، بيروت.

البَطَلْيَوسي، عبد الله بن محمد. (1996م). *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

البوصيري، شرف الدين محمد بن سعيد. *ديوان البوصيري*.

البيتوشي، عبد الله الكردي. *كفاية المعاني في حروف المعاني*.

البيجوري، إبراهيم. (1358هـ). *حاشية البيجوري على رسالة الاستعارات للسمرقندي*، ط2، المكتبة التجارية الكبرى.

البيجوري، إبراهيم. (2022م). *حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد*، ط1، دار السلام للطباعة والنشر.

التفتازاني، مسعود بن عمر. (1411هـ). *مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)*، ط1، قم: دار الفكر.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، ط3.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر. (ب.ت). *أسرار البلاغة*، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني.

الجرجاني، علي بن محمد. (1983م). *كتاب التعريفات*، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.

حاشية الشرقاوي على شرح التحرير، مخطوط.

حاشية المشاط على متن الاستعارات، مخطوط.

حاشية الملوي على السمرقندية مع حاشية الخضري، طبعة قديمة. من غير ناشر أو تاريخ نشر.

حاشية دحلان على السمرقندية، ضمن أربع رسائل لدحلان، طبع المطبعة الميرية، مكة المكرمة.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1993م). *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الحبشي، عبد الله محمد. (2004م). *مصادر الفكر الإسلامي في اليمن*، أبو ظبي: المجمع الثقافي.

ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد. (1983م). *تحفة المحتاج في شرح المنهاج*، (ب.ط).

ابن حجر. (2008). *نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار*، ط2، دار ابن كثير.

الخضري، محمد بن مصطفى. *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*.

الخليلي، خليل بن عبد الله. (1409هـ). *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة: الأولى، الرياض: مكتبة الرشد.

أبو داود، سليمان بن الأشعث، *سنن أبي داود*، بيروت: المكتبة العصرية- صيدا.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

الدينوري، عبد الله بن مسلم. (1423هـ). *الشعر والشعراء*، القاهرة: دار الحديث.

الدينوري، عبد الله بن مسلم. (ب.ت). *تأويل مشكل القرآن*، لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.

الذبياني، زياد بن معاوية، ديوان النابغة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (2006م). *سير أعلام النبلاء*، القاهرة: دار الحديث.

رسالة المبنيات، لزيني دحلان، ضمن أربع رسائل، طبع المطبعة الميرية، مكة المكرمة.

الرملي، محمد بن أبي العباس. (1984م). *نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج*، بيروت: دار الفكر.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1986م). *اشتقاق أسماء الله*، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.

الزركلي، خير الدين. (1980). *الأعلام*، بيروت: دار العلم للملايين.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*، ط1، بيروت: مكتبة الهلال.

السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي. (2003م). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، ط1، لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. (1413هـ). *طبقات الشافعية الكبرى*، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1999م). *الأصول في النحو*، ط4، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السقاف، عبد الرحمن بن عبيدالله.(ب.ت). *إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت*، الطبعة الأولى، دار المهاجر.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1987م). *مفتاح العلوم*، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية- بيروت.

السمرقندي، حاشية البيجوري على رسالة الاستعارات، مخطوط.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988م). *الكتاب*، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، مصر: المكتبة التوفيقية.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. (1979م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة*، ط:2، بيروت: دار الفكر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1966م). *شرح شواهد المغني*، لجنة التراث العربي.

شُرَّاب، محمد بن محمد حسن. (2007م). *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»*، ط1، لبنان: مؤسسة الرسالة–بيروت.

الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب. (ب.ت). *الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع*، بيروت: دار الفكر.

الشرواني، عبد الحميد. (1983م). *حاشية الشرواني على تحفة المحتاج*، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

الشنقيطي، محمّد محمود. (1965م). *ديوان الهذليين*، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

الشوكاني، محمد بن علي. (1999م). *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، محمد بن حسن. (2004م). *اللمحة في شرح الملحة*، ط1، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الضبي، المفضل بن محمد. *المفضليات*، القاهرة: دار المعارف.

الطائي، حبيب بن أوس. *ديوان أبي تمام*.

عتيق، عبد العزيز. *علم العروض والقافية*، بيروت: دار النهضة العربية.

العدواني، عبد العظيم بن الواحد. (ب.ت). *تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن*، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

العسقلاني، أحمد بن علي. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، بيروت: دار المعرفة.

العسكريّ، الحسن بن عبد الله. (1988م). *جمهرة الأمثال*ط2، بيروت: دار الجيل.

العيني، محمود بن أحمد. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»*، ط1، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة.

الفارابي، إسماعيل بن حماد. (1987م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.

الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب. (2005م). *القاموس المحيط*، ط8، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت.

القرشي، إسماعيل بن محمد. (1993م). *الترغيب والترهيب*، ط1، القاهرة: دار الحديث.

القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن. (1997م). *التلخيص في علوم البلاغة*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999م). *تفسير القرآن العظيم*، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع.

كحالة، عمر بن رضا. *معجم المؤلفين*، بيروت: مكتبة المثنى.

الليثي، إبراهيم ناصر الدين. *شرح العصام على السمرقندية*، الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية، ط 2، بيروت.

ابن ماجه، محمد بن يزيد. *سنن ابْن مَاجَه*، دار إحياء الكتب العربية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990م). *شرح التسهيل لابن مالك*، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (ب.ت). *ألفية ابن مالك*، الناشر: دار التعاون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شرح الكافية الشافية*، ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد والسيوطي، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (ب.ت). *تفسير الجلالين*، ط1، القاهرة: دار الحديث.

المختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة.

المراديّ، الحسن بن قاسم. (1983م). *الجنى الداني في حروف المعاني*، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

المزني، زهير بن أبي سُلمى. (1905م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*.

المغربي، أحمد بن عبد الرزاق. (1984م). *حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج شرح المنهاج*، بيروت: دار الفكر.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب*، ط3، بيروت: دار صادر.

منظومة كفاية المعاني في حروف المعاني.

الموصلي، عثمان بن جني. *الخصائص*، ط4، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المؤيد بالله، يحيى بن حمزة. (1423هـ). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، ط1، بيروت: المكتبة العنصرية.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ). *شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»*، ط1، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1406هـ). *عمل اليوم والليلة*، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (2001م). *السنن الكبرى للنسائي*، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف. (1994م). *كتاب الأذكار*، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (1423هـ). *نهاية الأرب في فنون الأدب*، ط1، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

النيسابوري، أحمد بن محمد. *مجمع الأمثال*، لبنان: دار المعرفة – بيروت.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. *صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)*، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الهرويّ، علي بن محمد. (1981م). *الأزهيَّة في علم الحروف*، ط: 1، تحقيق عبد المعين الملّوحيّ، دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ط6، دمشق: دار الفكر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

اليوسي، الحسن بن مسعود. (1981م). *زهر الأكم في الأمثال والحكم*، ط1، المغرب: الدار البيضاء.

References:

Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash‘ath, *Sunan aby dāwud* (in Arabic), Bayrūt : al-Maktabah al‘ṣryt-Ṣaydā.

al-‘Adwānī, ‘Abd al-‘Aẓīm ibn al-Wāḥid. (n. d). *taḥrīr al-Taḥbīr fī ṣinā‘at al-shi‘r wa-al-nathr wa-bayān I‘jāz al-Qur’ān* (in Arabic), al-Jumhūrīyah al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah-al-Majlis al-A‘lá lil-Shu’ūn al-Islāmīyah-Lajnat Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.

al-Ajhūrī, Aḥmad. (1358h). *Ḥāshiyat al-Ajhūrī ‘alá al-Samarqandīyah* (in Arabic), 2nd ed, maṭbū‘ bi-ḥāshiyat al-Bayjūrī ‘alá al-Samarqandīyah, al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá.

al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (n. d). *al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna alnḥwyyīn albṣryyīn wālkwfyyīn*: (in Arabic) wa-ma‘ahu Kitāb alāntṣāf min al-Inṣāf. ta’līf Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd. (n. edi), Dār al-Fikr.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf. (1993). *al-Baḥr al-muḥīṭ* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. (1379h). *Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (in Arabic), Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah.

al-Astarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1975). *sharḥ al-Raḍī ʻalá al-Kāfiyah* (in Arabic), Lībiyā: Jāmiʻat Qār Yūnus.

al-ʻAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad. (2010). *al-maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah al-mashhūr bi-« sharḥ al-shawāhid al-Kubrá »* (in Arabic), 1st ed, Miṣr : Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Tarjamah bi-al-Qāhirah.

al-Azraq, ʻAbd al-Razzāq. (1905). *al-Risālah al-Samarqandīyah fī al-Istiʻārāt* (in Arabic).

Albaṭalyawsy, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad. (1996). *al-Iqtiḍāb fī sharḥ adab al-Kitāb* (in Arabic), al-Qāhirah: Maṭbaʻat Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.

al-Bayjūrī, Ibrāhīm. (1358h). *Ḥāshiyat al-Bayjūrī ʻalá Risālat al-Istiʻārāt lil-Samarqandī* (in Arabic), 2nd ed, al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá.

al-Bayjūrī, Ibrāhīm. (2022). *Ḥāshiyat al-Bayjūrī ʻalá Jawharat al-tawḥīd* (in Arabic), 1st ed, Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr.

al-Baytūshī, ʻAbd Allāh al-Kurdī. *Kifāyat al-maʻānī fī ḥurūf al-maʻānī* (in Arabic).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl. (1987). *al-Jāmiʻ al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar* (in Arabic), 3rd ed, Bayrūt.

al-Būṣīrī, Sharaf al-Dīn Muḥammad ibn Saʻīd. *Dīwān al-Būṣīrī* (in Arabic).

al-Ḍabbī, al-Mufaḍḍal ibn Muḥammad. *al-Mufaḍḍalīyāt* (in Arabic), al-Qāhirah: Dār al-Maʻārif.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2006). *Siyar Aʻlām al-nubalā*ʾ (in Arabic), al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth.

al-Dhubyānī, Ziyād ibn Muʻāwiyah, *Dīwān al-Nābighah* (in Arabic).

al-Dīnawarī, ʻAbd Allāh ibn Muslim. (1423h). *al-shiʻr wa-al-shuʻarāʼ* (in Arabic), al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth.

al-Dīnawarī, ʻAbd Allāh ibn Muslim. (n. d). *Ta'wīl mushkil al-Qur'ān* (in Arabic), Lubnān: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah Bayrūt.

al-Dīnawarī, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah, *adab al-Kātib* (in Arabic), taḥqīq: Muḥammad al-Dālī, Mu'assasat al-Risālah.

al-Fārābī, Ismāʻīl ibn Ḥammād. (1987). *al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʻArabīyah* (in Arabic), 4th ed, Bayrūt : Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn.

Alfyrwz'ābādá, Muḥammad ibn Yaʻqūb. (2005). *al-Qāmūs al-muḥīṭ* (in Arabic), 8th ed, Lubnān : Mu'assasat al-Risālah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wāltwzyʻ-Bayrūt.

al-Ḥabashī, ʻAbd Allāh Muḥammad. (2004). *maṣādir al-Fikr al-Islāmī fī al-Yaman* (in Arabic), Abū Ẓaby: al-Majmaʻ al-Thaqāfī.

Alhrwī, ʻAlī ibn Muḥammad. (1981). *al'zhyyah fī 'ilm al-ḥurūf* (in Arabic), 1st ed, taḥqīq ʻAbd al-Muʻīn almllwḥī, Dimashq: Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah.

al-Jurjānī, Abū Bakr ʻAbd al-Qāhir ibn ʻAbd al-Raḥmān. (1992). *Dalā'il al-i'jāz fī 'ilm al-ma'ānī* (in Arabic), 3rd ed.

al-Jurjānī, Abū Bakr ʻAbd al-Qāhir. (n. d). *Asrār al-balāghah* (in Arabic), qara'ahu wa-ʻallaqa ʻalayhi: Maḥmūd Muḥammad Shākir, al-Qāhirah: Maṭbaʻat al-madanī.

al-Jurjānī, ʻAlī ibn Muḥammad. (1983). *Kitāb alt'ryfāt* (in Arabic), 1st ed, Lubnān: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah Bayrūt.

al-Khalīlī, Khalīl ibn ʻAbd Allāh. (1409H). *al-Irshād fī ma'rifat 'ulamā' al-ḥadīth* (in Arabic), taḥqīq: Dr. Muḥammad Saʻīd ʻUmar Idrīs, 1st ed, al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd.

al-Khuḍarī, Muḥammad ibn Muṣṭafá. *Ḥāshiyat al-Khuḍarī 'alá sharḥ Ibn 'Aqīl 'alá Alfīyat Ibn Mālik* (in Arabic).

al-Laythī, Ibrāhīm Nāṣir al-Dīn. *sharḥ al-'Iṣām 'alá al-Samarqandīyah, al-Risālah al-'Iṣāmīyah li-ḥall daqā'iq al-Samarqandīyah* (in Arabic), 2nd ed, Bayrūt.

al-Maghribī, Aḥmad ibn ʻAbd al-Razzāq. (1984). *Ḥāshiyat al-Rashīdī ʻalá nihāyat al-muḥtāj sharḥ al-Minhāj* (in Arabic), Bayrūt: Dār al-Fikr.

al-Maḥallī, Jalāl al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad wa-al-Suyūṭī, wa-Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (n. d). *tafsīr al-Jalālayn* (in Arabic), 1st ed, al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth.

al-Mawṣilī, ʻUthmān ibn Jinnī. *al-Khaṣā'iṣ* (in Arabic), 4th ed, Miṣr: al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb.

Almrādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. (1983). *al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-maʻānī* (in Arabic), 2nd ed, Bayrūt: Dār al-Āfāq al-Jadīdah.

al-Mu'ayyad bālllah, Yaḥyá ibn Ḥamzah. (1423h). *al-Ṭirāz li-asrār al-balāghah wa-ʻulūm ḥaqā'iq al-iʻjāz* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt : al-Maktabah al-ʻunṣurīyah.

al-Mukhtaṣar Nashr al-Nūr wa-al-zahr fī tarājim afāḍil Makkah (in Arabic).

al-Muzanī, Zuhayr ibn Abī sulmá. (1905). *Dīwān Zuhayr ibn Abī Salmá* (in Arabic).

al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf. (1994). *Kitāb al-Adhkār* (in Arabic), Lubnān: Dār al-Fikr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wāltwzyʻ-Bayrūt.

al-Nīsābūrī, Aḥmad ibn Muḥammad. *Majmaʻ al-amthāl* (in Arabic), Lubnān: Dār al-Maʻrifah-Bayrūt.

al-Nīsābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. *Ṣaḥīḥ Muslim, (al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʻAdl ʻan al-ʻAdl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam*) (in Arabic), Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī.

al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʻayb. (1406h). *ʻamal al-yawm wa-al-laylah* (in Arabic), 2nd ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah.

al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʻayb. (2001). *al-sunan al-Kubrá llnsā'y* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah.

al-Nuwayrī, Aḥmad ibn ʻAbd al-Wahhāb. (1423h). *nihāyat al-arab fī Funūn al-adab* (in Arabic), 1st ed, al-Qāhirah: Dār al-Kutub wa-al-Wathā'iq al-Qawmīyah.

al-Qazwīnī, Jalāl al-Dīn Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān. (1997). *al-Talkhīṣ fī ʻulūm al-*

balāghah (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

al-Qurashī, Ismāʻīl ibn Muḥammad. (1993). *al-Targhīb wa-al-tarhīb* (in Arabic), 1st ed, al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth.

al-Ramlī, Muḥammad ibn Abī al-ʻAbbās. (1984). *nihāyat al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj* (in Arabic), Bayrūt: Dār al-Fikr.

al-Sakkākī, Yūsuf ibn Abī Bakr. (1987). *Miftāḥ al-ʻUlūm* (in Arabic), 2nd ed, Lubnān : Dār al-Kutub alʻlmyt-Bayrūt.

al-Samarqandī, *Ḥāshiyat al-Bayjūrī ʻalá Risālat al-Istiʻārāt, makhṭūṭ* (in Arabic).

al-Saqqāf, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻbydāllh. (n. d). *Idām al-qūt fī dhikr buldān Ḥaḍramawt* (in Arabic), 1st ed, Dār al-Muhājir.

al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʻAlī. (1999). *Irshād al-fuḥūl ilá taḥqīq al-Ḥaqq min ʻilm al-uṣūl* (in Arabic), taḥqīq: al-Shaykh Aḥmad ʻIzzū ʻInāyat, Dimashq: Dār al-Kitāb al-ʻArabī, al-Ṭabʻah al-ūlá.

al-Shinqīṭī, Muḥammad Maḥmūd. (1965). *Dīwān al-Hudhaylīyīn* (in Arabic), al-Qāhirah: al-Dār al-Qawmīyah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr.

al-Shirbīnī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb. (n. d). *al-Iqnāʻ fī ḥall alfāẓ Abī Shujāʻ*(in Arabic), Bayrūt: Dār al-Fikr.

al-Shirwānī, ʻAbd al-Ḥamīd. (1983). *Ḥāshiyat al-Shirwānī ʻalá Tuḥfat al-muḥtāj* (in Arabic), Miṣr: al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá.

Alʻskrī, al-Ḥasan ibn ʻAbd Allāh. (1988). *Jamharat al'mthāl* (in Arabic),2nd ed, Bayrūt : Dār al-Jīl.

al-Subkī, ʻAbd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn. (1413h). *Ṭabaqāt al-Shāfiʻīyah al-Kubrá* (in Arabic), 2nd ed, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

al-Subkī, Bahā' al-Dīn Aḥmad ibn ʻAlī. (2003). *ʻArūs al-afrāḥ fī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ* (in Arabic), 1st ed, Lubnān: al-Maktabah al-ʻAṣrīyah lil-Ṭibāʻah wālnshr-Bayrūt.

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (1966). *sharḥ shawāhid al-Mughnī* (in Arabic), Lajnat al-Turāth al-ʻArabī.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. *Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘* (in Arabic), Miṣr: al-Maktabah al-Tawfīqīyah.

Alsywṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn al-kamāl. (1979). *Bughyat al-wu‘āh fī Ṭabaqāt allghwyyīn wa-al-nuḥḥāh* (in Arabic), 2nd ed, Bayrūt : Dār al-Fikr.

al-Taftāzānī, Masʻūd ibn ʻUmar. (1411h). *Mukhtaṣar al-ma‘ānī (Mukhtaṣar li-sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ)* (in Arabic), 1st ed, Qum: Dār al-Fikr.

al-Ṭā’ī, Ḥabīb ibn Aws. *Dīwān Abī Tammām* (in Arabic).

Al’‘wāz fī bayān ‘Alāqāt al-majāz llsjā‘y (in Arabic) page 50 Risālat manshūrah muḥaqqaqah fī Majallat al-Rāfidayn issue:77.

al-Yūsī, al-Ḥasan ibn Masʻūd. (1981). *Zahr al’km fī al-amthāl wa-al-Ḥikam* (in Arabic), 1st ed, al-Maghrib: al-Dār al-Bayḍā’.

al-Zajjājī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq. (1986). *Ishtiqāq Asmā’ Allāh* (in Arabic), taḥqīq: D. ʻAbd al-Ḥusayn al-Mubārak, al-Ṭabʻah al-thāniyah, Mu’assasat al-Risālah.

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr. (1407h). *al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl* (in Arabic), 3rd ed, Bayrūt : Dār al-Kitāb al-ʻArabī.

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr. (1993). *al-Mufaṣṣal fī ṣan‘at al-i‘rāb* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Maktabat al-Hilāl.

al-Ziriklī, Khayr al-Dīn. (1980). *al-A‘lām* (in Arabic), Bayrūt: Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn.

ʻAtīq, ʻAbd al-ʻAzīz. *‘ilm al-‘arūḍ wa-al-qāfiyah* (in Arabic), Bayrūt: Dār al-Nahḍah al-ʻArabīyah.

Bāʻalī, saʻyd ibn Muḥammad. (2004). *sharḥ almuqaddmah al-Ḥaḍramīyah almusmmá bushrá al-Karīm bsharḥ masā’l altta‘lym* (in Arabic), 1st ed, Jiddah: Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.

Ḥāshiyat al-Mashshāṭ ‘alá matn al-Isti‘ārāt, makhṭūṭ (in Arabic).

Ḥāshiyat almlwy ‘alá al-Samarqandīyah ma‘a Ḥāshiyat al-Khuḍarī (in Arabic), Ṭabʻah qadīmah. min ghayr Nāshir aw Tārīkh Nashr.

Ḥāshiyat al-Sharqāwī ʻalá sharḥ al-Taḥrīr, makhṭūṭ (in Arabic).

Ḥāshiyat Daḥlān ʻalá al-Samarqandīyah (in Arabic), ḍimna arbaʻ Rasā'il ldḥlān, Ṭubiʻa al-Maṭbaʻah al-Mīrīyah, Makkah al-Mukarramah.

Ibn al-Ṣā'igh, Muḥammad ibn Ḥasan. (2004). *al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah* (in Arabic), 1st ed, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah: ʻImādat al-Baḥth al-ʻIlmī bi-al-Jāmiʻah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah.

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn Sahl. (1999). *al-uṣūl fī al-naḥw* (in Arabic), 4th ed, taḥqīq Dr. ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah.

Ibn Ḥajar al-Haytamī, Aḥmad ibn Muḥammad. (1983). *Tuḥfat al-muḥtāj fī sharḥ al-Minhāj* (in Arabic).

Ibn Ḥajar. (2008). *natā'ij al-afkār fī takhrīj aḥādīth al-Adhkār* (in Arabic), 2nd ed, Dār Ibn Kathīr.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān. (1993). *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān* (in Arabic), 2nd ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah.

Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. (1985). *Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb* (in Arabic), 6th ed, Dimashq: Dār al-Fikr.

Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *sharḥ Shudhūr al-dhahab fī maʻrifat kalām al-ʻArab* (in Arabic), Sūriyā: al-Sharikah al-Muttaḥidah lil-Tawzīʻ.

Ibn Kathīr, Ismāʻīl ibn ʻUmar. (1999). *tafsīr al-Qur'ān al-ʻAẓīm* (in Arabic), 2nd ed, Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd. *Sunan abn mājah* (in Arabic), Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʻArabīyah.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. (1990). *sharḥ al-Tas'hīl li-Ibn Mālik* (in Arabic), 1st ed, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Iʻlān.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. (n. d). *Alfīyat Ibn Mālik* (in Arabic), Dār al-Taʻāwun.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. *sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah* (in Arabic), 1st ed, Makkah al-Mukarramah : Markaz al-Baḥth al-ʻIlmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī bi-

Jāmi‘at Umm al-Qurá Kullīyat al-sharī‘ah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah.

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1414h). *Lisān al-‘Arab* (in Arabic), 3rd ed, Bayrūt: Dār Ṣādir.

Kaḥḥālah, ‘Umar ibn Riḍā. *Mu‘jam al-mu’allifīn* (in Arabic), Bayrūt: Maktabat al-Muthanná.

Manẓūmat Kifāyat al-ma‘ānī fī ḥurūf al-ma‘ānī (in Arabic).

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. (1428h). *sharḥ al-Tas'hīl al-musammá « tamhīd al-qawā‘id bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā’id »* (in Arabic), 1st ed, al-Qāhirah: Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-Tarjamah

Risālat al-Mabnīyāt, lzyny Daḥlān, ḍimna arba‘ Rasā’il, Ṭubi‘a al-Maṭba‘ah al-Mīrīyah, Makkah al-Mukarramah.

Shurrāb, Muḥammad ibn Muḥammad Ḥasan. (2007). *sharḥ al-shawāhid al-shi‘rīyah fī Ammāt al-Kutub al-naḥwīyah « li-arba‘at ālāf shāhid shi‘rī »* (in Arabic), 1st ed, Lubnān: Mu’assasat alrsālt-byrwt.

Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. (1988). *al-Kitāb* (in Arabic), 3rd ed, al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī.